



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



المرجع :/2022

المهيدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ودورها في دعم المرأة المقاوله دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ميلة

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص " مالية المؤسسة "

إشراف الأستاذ

د. بوالريحان فاروق

إعداد الطالبتين:

- دفوس أية

- كباش رانيا

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. بولدياب مراد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	بوالريحان فاروق
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. بنون خير الدين

السنة الجامعية 2022/2021



شكر وعرفان

قال الله تعالى " لنن شكرتم لأزيدنكم "

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا

الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل

في مثل هذه اللحظات يتوقف البراح ليفكر قبل أن يعط الحروف

ليجمعهما في كلمات تتبعثر الأحرف وعبثا أن تحاول تجميعهما في سطور

... سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لها في نهاية المطاف إلا قليلا

من الذكريات وصورا تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا. فواجب علينا

شكرهم

ونحن نخطو خطواتنا الأولى في عمار الحياة ...

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من

بعيد على إنجاز هذا العمل ...

إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

وأخص بذكر الأستاذ والدكتور الفاضل والكريم " بوالريحان فاروق "

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة

كما لا ننسى كل من عمال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة

وإلى كل من مد يد العون من قريب وبعيد ولو بكلمة طيبة

الإهداء



إلى مرشدي في درب الحياة وداعمي في سبيل العلم، إلى من علمني دروب
الحياة للوصول إلى محطة النجاح... إلى رمز الكفاح

• الوالد العزيز •

إلى ريحانة قلبي... إلى من أخذت بيدي ووهبتني حنانا وحباً وعطفاً ...

• أمي الحبيبة •

أطال الله في عمرهما

إلى خير من أشدد بهم أزرِي وأشكرهم في أمري

• إخوتي وأختي •

إلى من أشتاق إليها بكل جوارحي ودعواتها لم تفارق مسمعي روح حديقتي

• رحمة الغالية •

إلى رفقاء دربي

• الحدي، تبتو، لطفي، سمير •

إلى حديقة الروح • وانبا • إلى كل حديقتي وأحبائي وكل من دعا لي بالخير

إلى من يشاركني حزني وفرحي

• أفراد عائلتي •

آية

الإهداء



الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية أما بعد:
إلى صاحبة الفضل الأول في فرحتي هذه. تلك الشمعة التي احترقت لتضيء
حروفه مذكرتي

• أمي الحبيبة أطال الله في عمرك •

إلى من أدين له بحياتي إلى سندي وركيزتي في الحياة • أبي الغالي •
أهديك جسدي وتألقي

إلى • اخوتي • قوتي وكتفي الأيمن وملتجئي بعد الله

إلى الدعامة التي ارتكز عليها إلى من تملأ الحياة إلا معه إلى من أرى الدنيا
إلى به إلى أغلى وأحلى شيء في حياتي ... • ممدود •

إلى • صديقتي أبة • الروح التي كانت معي في كل خطوة أدامك الله يا خير
صحة، إلى كل صديقاتي، إلى الروح التي لم أنساها • رحمة • أدخلها الله جنة
الفردوس

إلى من سرنا سويًا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح زملائي

• رؤوف، الحدي، لطفي، سمير •

إلى من احتجته ووجدته بجانبني ولم يكن البعد حاجزا لدعمي لك نصيب من
فرحتي هذه

ألف شكر للصفات الجميلة لكل قريب وبعيد قدم لي حرفا ... جزير الشكر

رانيا

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان	العنوان
	الشكر	
	إهداء	
I - I	قائمة المحتويات	
I	قائمة الجداول	
VI	قائمة الأشكال	
I	قائمة الملاحق	
أ - د	مقدمة	
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للقروض المصغرة ومؤسسات القروض المصغر		
2	تمهيد	
7-3	ماهية القروض المصغرة	المبحث الأول
3	نشأة وتعريف القرض المصغر	المطلب الأول
4	تعريف القرض المصغر وخصائصه حسب بعض الدول والهيئات	المطلب الثاني
6	أهمية وأهداف القرض المصغر	المطلب الثالث
7	أنواع القرض المصغر ومبادئه	المطلب الرابع
16-10	عموميات عن مؤسسات القرض المصغر	المبحث الثاني
10	تعريف مؤسسات القرض المصغر وأهميتها	المطلب الأول
11	عملاء مؤسسات القرض المصغر	المطلب الثاني
13	العراقيل التي تواجه مؤسسات القرض المصغر	المطلب الثالث
14	التحديات التي تواجه مؤسسات القرض المصغر	المطلب الرابع
16	خلاصة الفصل	
الفصل الثاني: المرأة المقاولَة وأسس نجاحها في إطار المقاولَة النسوية		

18	تمهيد	
32-19	أساسيات حول المقاولاتية	المبحث الأول
19	نشأة ومفهوم المقاولاتية	المطلب الأول
28	دور المقاولاتية	المطلب الثاني
32	تصنيفات المقاولاتية	المطلب الثالث
38-35	ماهية المرأة المقاولاتية	المبحث الثاني
35	تعريف المرأة المقاولاتية ومميزاتها	المطلب الأول
37	العوامل المؤثرة على المقاولاتية النسوية	المطلب الثاني
38	العوامل التي تعيق المقاولاتية النسوية	المطلب الثالث
39	خلاصة الفصل	
	الفصل الثالث: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - وكالة ميلة -	
41	تمهيد	
48-42	نظرة حول الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر بالجزائر	المبحث الأول
42	التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	المطلب الأول
45	تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	المطلب الثاني
48	طرق التمويل المطبقة داخل الوكالة وامتيازاتها	المطلب الثالث
54	تحليل وتقسيم معطيات الدراسة	المبحث الثاني
54	الإطار العام لمنهجية الدراسة التطبيقية	المطلب الأول
54	تحليل حصيلة تمويل المشاريع من طرف الفرع الجهوي ميلة بمختلف الصيغ	المطلب الثاني
60	تحليل تطور حصيلة الأنشطة المتعلقة بالمرافقة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض - ميلة -	المطلب الثالث
64	مناقشة الفرضيات	المطلب الرابع
65	خلاصة الفصل	

67	خاتمة	
70	قائمة المراجع	
76	الملاحق	
81	ملخص	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العراقيل التي تواجه مؤسسات القرض المصغر	12
02	أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القروض	48
03	توزيع القروض الممولة حسب النشاط موجهة لشراء المواد الأولية خلال الفترة (2015-2020)	54
04	توضيح إحصائيات لعدد المشاريع الممولة حسب القطاعات خلال الفترة (2015-2020)	56
05	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية خلال الفترة (2015-2020)	57
06	حسب المستوى التعليمي للمرأة المقابلة خلال فترة (2015-2020)	59
07	عدد النساء المقاولات المستفيدات من برنامج التكوين في التربية المالية خلال الفترة (2015-2020)	60
08	تحليل تطور عدد النساء المقاولات المستفيدات من برنامج انشاء المؤسسات الصغيرة خلال الفترة (2015-2020)	52

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العملاء المستفيدين لمؤسسات القروض المصغر	12
02	التنظيم المركزي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	47
03	قرض ممنوح من الوكالة بمفردها	49
04	صيغة التمويل الثلاثي	50
05	توزيع القروض حسب النشاط	57
06	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	58
07	توزيع القروض حسب المستوى التعليمي	59
08	تطور عدد النساء المقاولات المستفيدات من برنامج التكوين في التربية المالية	61
09	تحليل تطور عدد النساء المقاولات المستفيدات من برنامج انشاء المؤسسات الصغيرة	62

قائمة الملاحق

الرقم	إسم الملحق	الصفحة
01	الملحق 1	76
02	الملحق 2	77
03	الملحق 3	78
04	الملحق 4	79

مقدمة

مقدمة:

لقد عرف النظام الاقتصادي العالمي تطورات كبيرة يمكن اعتبارها السبب الرئيسي في تباين المكانة التي احتلتها القروض المصغرة، حيث لم تحظى هذه الظاهرة باهتمام الباحثين الاقتصاديين، إلا من فترة قريبة من الزمن، وذلك بتفوق نموذج المؤسسة الكبيرة وازدهار منقطع النظير الذي عرفه هذا الشكل من المؤسسات، والذي أدى على تسليط كل الأضواء على المسير ومؤسسته الصغيرة.

حيث أن للقروض المصغرة أهمية كبيرة لا يقتصر دورها فقط في الرفع من مستوى الإنتاج وزيادة العائدات الناتجة عن نشاطات المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها، بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق، بالإضافة إلى دورها الكبير في بروز المرأة في شتى الميادين التي طلت حكرًا على الرجل فقط.

حيث أصبحت المرأة المقاوله تحظى بمكانة هامة في المجتمع الجزائري، هذا بعد ما كانت تسيطر عليه فكرة ان المرأة تحتل الجانب الاجتماعي فقط، وهذا راجع لإسهاماتها في العديد من الإصلاحات التي عرفتتها هذه الأخيرة في مختلف قطاعات البلاد.

أولاً - إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة في دعم المرأة المقاوله؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل خصائص القرض المصغر تلبي المتطلبات المالية لمشروع المرأة المقاوله؟

2- ما هي العوامل التي ساعدت على انتشار المقاوله النسوية في الجزائر؟

3- إلى أي مدى ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بميلة في دعم المرأة المقاوله خلال الفترة

2015 - 2020؟

ثانياً - فرضيات البحث:

كإجابة مؤقتة على أسئلة البحث تم وضع الفرضيات التالية:

- القرض المصغر فعلا يلبي المتطلبات المالية لمشروع المرأة المقاوله.
- من بين العوامل التي ساعدت على انتشار المقاوله النسوية في الجزائر نقص فرص الشغل وتوجهها للتكوين المهني المتخصص.
- ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة في دعم المرأة المقاوله بنسبة معتبرة مقارنة بالرجال خلال الفترة 2015 -2020، وفي قطاعات متعددة.

ثالثا-أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث من خلال الجوانب التالية:

- الاحاطة بالجوانب المتعلقة بالقرض المصغر والتعرف على واقعه في الجزائر .
- تسليط الضوء على مساهمة مديرية الوكالة الولائية في دعم المرأة المقاوله.
- الاهتمام بالمشاريع المقاولاتية والتعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها.
- كون مجال المقاولاتية يمكن المرأة من ابراز قدراتها المهنية في القطاع الاقتصادي.

رابعا - أهداف الدراسة:

نهدف من خلال الدراسة إلى البحث في:

- دور القرض المصغر في تلبية المتطلبات المالية لمشروع المرأة المقاوله.
- تباين الدور الذي قامت به الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم المرأة المقاوله.
- التعرف على العوامل المؤثرة على انتشار المقاوله النسوية.

خامسا-المنهج المستخدم:

- للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والأسئلة المتفرعة منها واختبار صحة الفرضيات فقد اعتمدنا على:
- المنهج التاريخي في ظهور القروض المصغرة، وعلى المنهج الوصفي لتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بالقروض المصغرة وأهميتها وعموميات وأساسيات حول المقاوله النسوية.

المنهج التحليلي والوصفي في الدراسة التطبيقية وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العلمي والاستعانة بالأدوات الإحصائية كالجداول والأشكال البيانية.

سادسا-صعوبة الدراسة:

بكل بحث بطبيعة الحال هو عرضة لمجموعة من الصعوبات التي تعرقل تقدمنا لكن رغم ذلك تجاوزناها، ومن بينها ما يلي:

-نقص في المراجع الذي حال دون الوصول الى مبتغانا المرجو.

-موضوع جديد يتطلب الكثير من الوقت.

-نقص في المعلومات المقدمة من طرف وكالة ميلة.

سابعا-تقسيم الدراسة:

ان طبيعة الموضوع استدعت تقسيمه الى فصلين اساسيين، الفصل النظري والفصل التطبيقي.

تضمن الفصل الأول: الجانب النظري للقروض المصغرة حيث قسم بدوره الى مباحث، حيث جاء في المبحث الاول ماهية القروض المصغرة، اما المبحث الثاني عموميات عن مؤسسات القرض المصغر.

تضمن الفصل الثاني: الإطار النظري للمقولة النسوية حيث جاء في المبحث الاول اساسيات حول المقاولاتية، والمبحث الثاني ماهية المرأة المقولة.

تخصص الفصل الثالث: لواقع القرض المصغر للمقاولاتية النسوية في ولاية ميلة حيث جاء في المبحث الاول نظرة حول الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر بالجزائر، والمبحث الثاني تحليل وتقييم معطيات الدراسة.

ثامنا-الدراسات السابقة:

1. دراسة الباحث إيهاب طلعت الشايب بعنوان: أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير تخصص إدارة أعمال جامعة عين الشمس مصر 2010.

وهدف هذه الدراسة إلى إظهار أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع وذلك من خلال دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر وتوصلت هذه الدراسة على انها تساعد بشكل

مباشر على زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع في المستقبل وتم الاستفادة من هذه الدراسة في التحديات التي تواجه مؤسسات القرض المصغر.

2.دراسة الباحثة فريدة شلوف بعنوان: المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجيستر غير منشورة، حيث تناولت الباحثة نفس عناصر دراستها، حيث تطرقت إلى أهم العناصر التي تشمل المقاوالاتية النسوية، كما أضافت الباحثة النظريات التي تطرقت إلى موضوع المقاوالاتية النسوية، إلى أن الدراستان يختلفان من حيث التطرق للحلول الواجب اتخاذها لترقية مجال المقاوالاتية النسوية في الجزائر، وهو ما حرصنا عليه في دراستنا، وكذا النموذج التطبيقي والذي خصصناه لولاية ميلة.

3. دراسة الباحثة سلامي منيرة بعنوان: التوجه المقاوالاتي للمرأة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص، تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مريح- ورقلة 2008.

أن الغرض من هذه الدراسة كان محاولة معرفة في أي مستوى يمكن أن يكون هناك انسداد في الروح المقاوالاتية يمنع توجههن نحو المقاولة، وذلك من خلال تجميع أهم العوامل التي من شأنها إن تدفع أو تعيق انتقال الأفراد والنساء على وجه التحديد لمجال المقاولة ودراسة ميدانية تناولت طالبات على أبواب التخرج من الجامعة وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في إبراز الجانب النظري للمرأة المقاولة إضافة إلى مميزاتها

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي للقروض المصنّعة ومؤسسات القروض المصنّعة

المبحث الأول: ماهية القروض المصنّعة.

المبحث الثاني: عموميات عن مؤسسات القرض المصغر.

تمهيد:

توجد في العديد من الدول، خاصة السائرة في طريق النمو فئات واسعة من المجتمع، والمعبر عنها بالفئات الهشة، لم تستفد من الخدمات البنكية التقليدية كالاقتراض، الادخار والتأمين بالنظر لضرورة وجود ضمانات، وعليه فعند الحاجة يلجؤون للاقتراض من العائلة أو الأصدقاء أو شخص آخر بفائدة ما أدى إلى تفشي العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية، ولمعالجة الأمر عملت الحكومات على توفير خدمات مالية مناسبة تتمثل في القرض المصغر والذي يعتبر عملية شاملة تهدف الى ايجاد سبل ووسائل تضمن الانتقال من حالة متدهورة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية الى وضعية أكثر ازدهارا يسودها التحسن المعيشي للسكان سواء في الحاضر أو المستقبل حيث يحمل مفهوم القرض المصغر تحولات في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية حيث أصبح القرض المصغر توجهها دوليا لما له من اثر تنموي كبير وتوجه العديد من المؤسسات الى إدراج خدمة القرض المصغر ضمن استراتيجياتها. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الاول: ماهية القروض المصغرة

المبحث الثاني: عموميات عن مؤسسات القرض المصغر

المبحث الأول: ماهية القروض المصغرة

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة، حيث يسمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على مداخيل الأمر الذي يضمن لهم حياة كريمة تتفق وواجبات المسؤولية الجماعية، وقد تزايد الاهتمام بآلية القروض المتناهية الصغر وأضحى الهدف الرئيسي للألفية الجديدة هو تخفيض أعداد الفقراء إلى النصف، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية القروض المصغرة من خلال النشأة، التعريف والخصائص، الأهمية والأهداف بالإضافة إلى أنواع القرض المصغر مع ذكر ومبادئ القروض المصغرة.

المطلب الأول: القرض المصغر: النشأة والتطور

تعود فكرة القروض المصغرة ومتناهية الصغر إلى محمد يونس البنغالي في بنغلاديش الذي حاز جائزة نوبل للسلام عام 2006، ومحمد يونس الذي كان يعمل في كلية الاقتصاد في جامعة "شيتاكونغ" في دكا فكر في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك، مقابل قروض مرتفعة الفوائد، فاقترح فكرة "القرض المصغر" والذي يتم بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين، من دون ضرورة للضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك التجارية، والتي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من المشاركة الاقتصادية لعدم امتلاكهم أي أصول تصلح لأن تشكل ضمانا لما يحصلون عليه من قروض، وافقارهم إلى المال الذي يسمح لهم بالقيام بنشاط اقتصادي، ثم أطلق مشروع "غرامين بنك" (grameen bank) وتعني بالبنغالية مصرف القرية في عام 1977 الذي نال صفته المصرفية سنة 1983 وقدم منذ نشأته حوالي 69.4 مليار دولار كقروض صغيرة سدد المقترضون 99 % منها (العتيبي، 2008، ص57).

ثم شهد التمويل الأصغر الانتشار في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية التي أنشأت بنك القرية (village bank)، ثم ظهر في بوليفيا عن طريق بنك سول، وفي اندونيسيا من طرف بنك راكيات (rakyat)، وقد قامت كثيرا من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر وحتى في الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، وغيرها من الدول الأخرى... الخ (ABDUL RAHMAN, 2007, P 38).

وبذلك راهن المجتمع الدولي على فكرة القروض الصغيرة للحد من الفقر من خلال تمكين الفقراء عموما، وإتاحة الفرصة أمامهم لزيادة مداخيلهم وإيجاد فرص توظيف جديدة وإنقاذ أنفسهم من دائرة الفقر في الوقت الذي يعيش فيه 2.8 مليار من سكان العالم البالغ 6.4 مليار شخص على أقل من دولارين يوميا، منهم 1.1 مليار شخص في فقر مدقع وبدخل أقل من دولار واحد يوميا "أي تحت خط الفقر"، كما عقدت الآمال على دور هذه القروض في الحد من عدم المساواة بين طبقات المجتمع (قسول، 2016، ص06).

وكذلك أيضا هناك مجموعة من الأسباب ساعدت على ظهور مفهوم القرض المصغر وتطوره يمكننا حصرها فيما يلي (Verbeeren, 2003, P 11):

- الاستجابة لمشكلة الإقصاء المالي: أي أن هناك فئة كبيرة من المجتمع لا يمكنها الحصول على الخدمات المالية المعمول بها (التقليدية) - ما يقارب مليار شخص في العالم يفتقرون إلى الائتمان - ولذلك جاء هذا المبدأ الاقتصادي (التمويل المصغر) باعتباره أداة لمكافحة الإقصاء المالي.
- الاستجابة لمشكلة وصول البنك إلى الزبائن: وهذا من خلال النمو السريع للقروض المصغرة، وهي كذلك تفتح آفاقاً لغيرها من الخدمات المالية كالادخار والتحويلات والتأمين المصغر... الخ، وهذا الأمر يهم أكثر البنوك الذين يجدون سوقاً ضخمة تمكنهم من ضمان الربحية المالية.
- الدور الذي يمكن أن يلعبه القرض المصغر: باعتباره أداة فعالة لمكافحة البطالة والفقر والإقصاء الاجتماعي، وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل الأنشطة المدرة للدخل والمرافقة التدريجية، وقابلية تلك الأنشطة اقتصادياً للتقليل من المخاطرة بالنسبة للمقاول والمشغل المالي بالإضافة إلى الرصد الصارم (تنظيم وثيقة) من قبل المؤسسة المقرضة.

المطلب الثاني: تعريف القرض المصغر وخصائصه حسب بعض الدول والهيئات

سوف نحاول في هذا المطلب التعرف على أهم التعاريف المقدمة لمفهوم القرض المصغر وكذلك سوف نتطرق أيضاً إلى أهم خصائص مفهوم القرض المصغر حسب بعض الدول والهيئات.

الفرع الأول: تعريف القرض المصغر (microcredit)

يعد القرض المصغر من السياسات المالية المعتمدة لإنشاء ودعم المشاريع الصغيرة، بالنظر لمساهمتها في خلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد، وتوجد عدة مسميات للقرض المصغر وهي مصطلحات تستخدم أحياناً وكأنها مترادفات مثل التمويل الأصغر، المديونية الصغيرة، والتمويل متناهي الصغر وفيما يلي سوف نحاول ذكر أهم التعاريف الخاصة بالقرض المصغر وهي موضحة كما يلي:

- يعرف القرض المصغر بأنه مجموعة من الخدمات المالية والمتمثلة في الاقتراض والمتاحة للمقاولين الفقراء وحاملي المشاريع الصغيرة الذين لا يملكون ضمانات ولا تتوفر فيهم المعايير القياسية التي تؤهلهم من أجل الحصول على قرض مصرفي (Umar sultan, 2017, P 07).

- يعرف القرض المصغر بأنه استخدام الخدمات المالية الجيدة أو الحصول عليها، بما في ذلك الادخار والائتمان والتأمين وشبكات تحويل الأموال - عنصراً مهماً للأسر منخفضة الدخل كي تتمكن من إدارة تدفقاتها النقدية اللازمة لدفع تكاليف الحياة اليومية، وإدارة المخاطر، والاستثمار المنتج، والتصدي للأزمات المالية (ماكوناغي، 2013).

- القرض المصغر يعني تزويد العائلات الفقيرة جداً بقروض صغيرة جداً لمساعدتهم للانخراط بنشاطات منتجة أو لتنمية مشاريعهم متناهية الصغر (مطاي، 2018، ص132).

- القرض المصغر هو عملية تقديم خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع والقروض والدفعات وتحويل النقود والتأمين للفقراء وأصحاب الدخل المتدنية من الأسر وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة (عبد الرحيم إبراهيم، 2006، ص20).

وعليه يمكننا القول بأن القرض المصغر هو تقديم خدمات مالية للأفراد ذوي مستويات الدخل المنخفض، والذين ليس لهم الإمكانية للوصول إلى نظام الاقتراض الرسمي بهدف تمكينهم اقتصاديا واجتماعيا وهذا من باب تحقيق مبدأ التكافل، التضامن والثقة والذي يتجسد في مجموعة من الممارسات الفطرية.

الفرع الثاني: خصائص مفهوم القرض المصغر حسب بعض الدول والهيئات

لا يوجد تعريف محدد وواضح وموحد دوليا لمفهوم القرض المصغر، بينما كان التدرج هو المفتاح الرئيسي بالنسبة لمصممي القروض المصغرة، وفيما يلي سوف نستعرض خصائص مفهوم القرض المصغر لمنظمات وهيئات دولية وهي موضحة كما يلي:

القروض المصغرة في نظام الأمم المتحدة: من المعترف به من قبل الأمم المتحدة أن القروض أداة تحرير المبادرة الاقتصادية وهي أداة فعالة حتى مع أفقر الفقراء من أجل تحقيق المصغرة هي الكرامة وإعطاء معنى للحياة، وخلصت هذه الجهود في تحديد تعريف للقروض المصغرة إلى ما يلي: أن القرض المصغر قرض استثماري؛ القرض المصغر ذو أبعاد اجتماعية؛ القرض المصغر قصير أو متوسط الأجل سنة إلى 5 سنوات (عمران، 2011، ص2-4).

القروض المصغرة حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية: القرض المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير الممكنة¹.

القرض المصغر حسب وزارة المالية الكندية: القروض الصغيرة التي يتم منحها للأفراد ذوي الدخل المنخفضة لتدعيم عملية التوظيف الذاتي أو للبدء في تأسيس عملا تجاريا مدرا للربح وتكون هذه القروض متناهية في الصغر بحيث لا تتعدى بضعة آلاف من الدولارات أقل من 25 ألف دولار (مغني، 2001، ص02).

القرض المصغر حسب الشبكة الأوروبية للقرض المصغر: يتمثل في فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين الذين تم إقصائهم، وتهدف هذه القروض إلى تمويل وإنشاء وتطوير مشاريع الاستثمار، وتعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في الكثير من الأحيان وليس دائما على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي مولتها والمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة والتي لا يتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية (طويطي، وزاني، 2017، ص83).

القرض المصغر حسب البوابة العربية للتمويل المتناهي الصغر: تقديم قروض صغرى لأسر محدودة الدخل لكنها قادرة على العمل، وذلك بهدف مساعدتها على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم (ناصر، 2013، ص03).

القرض المصغر بالجزائر: القرض المصغر هو سلفة صغيرة الحجم مخصصة لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، يمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، ويوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع ولشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر (الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة (الجريدة الرسمية، 2004، ص03)، حيث يجب توفر شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر والمتمثلة في (ناصر، عواطف، 2013، ص03):

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية (حسب الحالة).
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني.
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفية بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجدول الزمني.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف القرض المصغر

يعد القرض المصغر في العقود الأخيرة والالفة الجديدة توجهها لمختلف الدول من حيث اتساع المنظمات والمؤسسات العاملة في تنظيمه، وهو يدعم الإنتاج والرعاية الاجتماعية ويسمح لفئات من المجتمع بالتخطيط للمستقبل وهو يساعد في سد الفجوة بين العرض المالي والطلب المالي، كما انه بمثابة آلية للكشف عن الفرص الاستثمارية وتوطين التجارب والمؤهلات لأصحاب الابتكارات والابداعات لاسيما من الذين يبحثون عن فرصة عمل وبالأخص الطلبة الجامعيين والنساء لتنمية ما لديهم من أفكار لتتحول الى مشروعات منتجة، وبصفة عامة يمكننا توضيح أهمية القروض المصغرة في مجموعة من النقاط وهي موضحة كما يلي (الشمري، 2019، ص 01):

- يعتبر القرض المصغر كأداة لمحاربة الفقر والبطالة ووسيلة لإدماج الفئات المهمشة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.
- القرض المصغر أداة قوية لمحاربة الفقر، فالأسر الفقيرة تستخدم الخدمات المالية لزيادة دخلها وبناء أصولها وحماية أنفسها من الصدمات الخارجية.

- القرض المصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، غير انه لا يحقق كامل إمكاناته إلا إذا تم إدماجه في النظام المالي العادي القائم في البلد المعني.
- القرض المصغر يعني إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة يمكنها اجتذاب الإيداعات المحلية ومن ثم إعادة تدويرها على هيئة قروض، مع تقديم خدمات مالية أخرى.
- القرض المصغر يحقق أفضل نجاح حين يقيس ويفصح عن نتائج أدائه، ولا تقتصر فائدة رفع التقارير على مساعدة أصحاب المصلحة الحقيقية لتقدير قيمة التكاليف والمنافع، بل إنه يؤدي أيضا إلى تحسين الأداء، فمؤسسات القرض الأصغر عليها وضع تقارير دقيقة ومقارنة عن أدائها المالي، وأدائها الاجتماعي، فمثلا عدد العملاء الذين يتم تقديم الخدمات لهم ومستوى فقرهم.
- يساهم القرض المصغر في رفع مستوى المعيشة مع زيادة وترشيد المدخرات المحلية وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا المحلية.
- يسمح القرض المصغر بتوفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة مع توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة.
- يساعد القرض المصغر على توفير الخدمات وخدمات الإنتاج واستخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة واستخدام الخدمات المحلية.
- يساهم القرض المصغر في تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة والمساهمة في تحقيق التنمية.
- يسمح القرض المصغر بتقديم كل الخدمات المصرفية التي تمنح للفقراء وللعائلات ذوي الدخل المنخفض والذين لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، من أجل استعمال هذا التمويل في الأعمال الصغيرة لتحسين أحوالهم الاقتصادية (Mejeha, Ifeanyi, 2009, P 03).
- وبصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر إلى (عبد اللاوي، 2013، ص02-03):
- الهدف السياسي:** البحث عن الاستقرار والشاركة الاجتماعية عن طريق تشجيع السكان وخاصة سكان الأرياف إلى العودة إلى أراضيهم.
- الهدف الاقتصادي:** ويتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.
- الهدف الاجتماعي:** تحسين الدخل وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

المطلب الرابع: أنواع القروض المصغرة ومبادئها

تتعدد المصادر التمويلية المتاحة أمام الفقراء ومحدودي الدخل، فهم يستعينون بالنظم غير الرسمية مثل المرابين الذين يلجئون لإقراض المال لزيادة ثرواتهم أو المشاركة في جمعيات تناوب الإقراض والادخار المنتشرة في كثير من دول العالم، كما يستعينون بأصولهم الخاصة في تمويل مشاريعهم الصغيرة، وما يلاحظ حول هذه الأساليب التمويلية أنها تتسم بمخاطر عديدة كارتفاع تكاليف الإقراض، وعدم مرونتها مما يجعلها لا تتلاءم وخصوصيات الفقراء ومحدودي الدخل، وأما عن المصادر التمويلية الرسمية كالبنوك التجارية

والمؤسسات المالية الأخرى فمعظم الفقراء ومحدودي الدخل يفتقرون إلى الحصول على تلك الخدمات المالية، وعلى هذا الأساس سوف نحاول في هذا المطلب التعرف على أهم أنواع القروض المصغرة الممنوحة للفئات المهمشة من طرف مؤسسات القرض المصغر وكذلك أيضا سوف نتطرق إلى أهم المبادئ الأساسية للقرض المصغر.

الفرع الأول: أنواع القروض المصغرة

تقوم مؤسسات التمويل المصغر بتقديم ثلاث أنواع من القروض المصغرة هي قروض فردية، قروض فردية متدرجة، وقروض جماعية وهي كالتالي (لطفي، 2013، ص12):

قروض فردية: هذا النوع من القروض يقدم للعميل مرة واحدة فقط أي أنه لا يمكن الحصول عليه بصفة متكررة، وهذا القرض يمنح عادة بهدف تلبية المقرض لاحتياجاته والإنفاق على مشروعه ويرتكز هذا النوع من القروض على اعتبارين أساسيين هما: المقرض قادر على الاكتفاء الذاتي من أول قرض مع فائض؛ أنه قادر على إنشاء المشروع وتشغيله وتحقيق فائض يسد من خلاله القرض وفوائده مع فائض آخر يمثل ربح يستطيع الإنفاق منه على نفسه وعلى أسرته مع استمرار العمل.

قروض فردية متدرجة: إن القروض الفردية المتدرجة مثلها مثل القروض الفردية، لكنها تزيد عليها في إمكانية الفرد المقرض الحصول على القرض لأكثر من مرة لكن هذا بشرط أن يثبت أنه قادر على سداد القرض الأول وهكذا فإن ثقة المؤسسة المقرضة تزيد من ناحية هذا المقرض وهذا ما يشجعها على منحه قروضا أخرى متتالية وقد تكون بقيم أعلى كل في مرة.

قروض جماعية: تقدم هذه الخدمة إلى مجموعة صغيرة من الأفراد (05 إلى 10 أفراد) وذلك لتمويل مشروعاتهم الفردية ويمنح القرض الجماعي لأعضاء المجموعة بكفالة المجموعة كلها أي أن المجموعة ضامنة لأي فرد فيها غير قادر على السداد وتقوم المجموعة بالسداد نيابة عنه، وهذا النوع من المشاريع يشبه شركات التضامن لكنه أقل حجما عنها ويكمن الشبه بينهما في المسؤولية التضامنية للشركاء وكفالة بعضهم البعض في الوفاء بالديون، لكن هذه المسؤولية التضامنية عادة ما تكون سببا لانقضاء هذه المؤسسات ففي حالة إفلاس أحد الشركاء أو وفاته أو امتناعه عن السداد لأي سبب تحل الشركة ما لم ينص على خلاف ذلك في عقد تأسيسها.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للقرض المصغر

تتمثل المبادئ الأساسية للأرض المصغر كما يلي (أريا، 2006، ص20):

- يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية تشمل خدمات الادخار والتأمين وتحويلات الأموال، وليس القروض فقط؛
- يعتبر القرض المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، بحيث تستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول والحماية من الصدمات الخارجية؛
- القرض المصغر يعنى بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، ولن يحقق القرض الأصغر الهدف المنتظر منه إلا إذا أدمج في النظام المالي الرسمي؛

- يغطي القرض المصغر تكاليفه، وهو ما يجب أن يكون عليه حتى يتمكن من الوصول لأعداد كبيرة من الفقراء، وحتى تستطيع مؤسسات التمويل المصغر القيام والاستمرار في مهامها ينبغي عليها أن تفرض رسوما كافية لتغطية تكاليفها؛
- الغرض من القرض المصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جلب المدخرات المحلية وإعداد تدويرها في شكل قروض أول خدمات مالية أخرى؛
- لا يقدم القرض المصغر الحلول لكل المشكلات، فهناك أنواع أخرى من البرامج التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين ممن لا تتوفر لديهم وسائل السداد؛
- يشكل تحديد سقف لسعر الفائدة ضررا للفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على الائتمان، كما يمنع تلك مؤسسات التمويل المصغر من تغطية تكاليفها واستدامة تقديم خدماتها للفقراء؛
- دور الحكومة هو القيام بمهام المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية، وليس القيام بذلك مباشرة (أي تقوم الحكومات بمهام تتعلق بالتنظيم والإشراف وإيجاد البيئة المناسبة لتطوير صناعة التمويل المصغر)؛
- يجب أن يكون الدعم المقدم من قبل الجهات المانحة مكملا لرأس المال الخاص، كما يجب أن يكون مؤقتا وأن يعمل على الوصول بمؤسسات التمويل المصدر للمرحلة التي تستغنى فيها عن ذلك الدعم بمصادر تمويلية أخرى؛
- القرض المصغر يعمل بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه، ولكن لا ينبغي إعداد التقارير التي تساعد فقط الأطراف المعنية ببرنامج التمويل المصغر للحكم على الأداء من خلال التكاليف والمنافع، بل يجب أن تعمل على تحسين الأداء وإجراء عمليات المقارنة بينها.

المبحث الثاني: عموميات عن مؤسسات القرض المصغر

بسبب تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها دول العالم وعدم مقدرة القطاعين العام والخاص على استيعاب افواج العاطلين عن العمل وافتقارهم إلى الامكانيات الفنية، اضافة الى تزايد مؤشرات الفقر في بعض الدول، كل هذه العوامل شجعت على اقامة مشاريع القروض الصغيرة والمتوسطة والتي تهدف الى تحقيق أهداف واسعة وإعانة المتضررين والمهجرين والفئات المجتمع الاخرى وممن أطلتهم الظروف الصعبة الناتجة عن فقدان الأمن والبحث عن فرص العمل، اذ تشكل القروض المصغرة الطريق الوحيد من حرمانهم للوصول الى الخدمات المصرفية التي يقدمها الجهاز المصرفي الحكومي والخاص، حيث يواجه أعداد كبيرة منهم المشكلة المالية والتمويلية وما يرتبط بها من جوانب مختلفة، وتعتبر مؤسسات القرض المصغر أحد الحلول لهذه المشاكل (الشمري، حمزة، 2019، ص11) ، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف مؤسسات القرض المصغر وأهميتها

من بين التعاريف المقدمة لمؤسسات القرض المصغر نذكر ما يلي:

- مؤسسة القرض المصغر هي مؤسسة مالية قد تكون مؤسسة غير ربحية، أو مؤسسة مالية منظمة أو بنك تجاري تقدم سلع وخدمات مالية متناهية الصغر لعملاء وأصحاب مشاريع من ذوي الدخل المتدني، والهدف من مثل هذه المؤسسات هو تقديم الخدمات المالية إلى أولئك الذين قد يتم استثناءهم من النظام المالي الرسمي (إريا، 2006، ص06).

- مؤسسات القرض المصغر: هي عبارة عن الهيئات المانحة للقروض المصغرة بحيث تقوم بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذا الخطر والحد من حالات التخلف عن موعد السداد مثل تقديم قروض جماعية تضامنية (طويطي، وزاني، 2017، ص83).

- مؤسسات القرض المصغر هي عبارة عن مؤسسات مالية تركز على تقديم خدمات التمويل الأصغر وهي تتمثل في مؤسسات تتراوح ما بين الرسمية مثل البنوك، شبه الرسمية مثل التعاونيات والمنظمات غير الحكومية وبنوك الادخار في القرى، غير الرسمية مثل مجموعات الادخار والائتمان أو التسليف، ويكون هذا التمويل على العموم لمدة قصيرة اقل من 12 شهر و لتمويل رأس المال العامل (Khan, 2008, P 06).

- مؤسسات القرض المصغر وهي المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، واغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل ايداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة، ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في المؤسسات الرسمية كالبنوك، والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية وهي منظمات غير ربحية تخصص في اقراض المشروعات متناهية الصغر واصحاب الاعمال الحرة، ولكنها لا تملك في العادة ترخيصا من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع، والمصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض (Littlefield, Rosenberg, 2004, P 39).

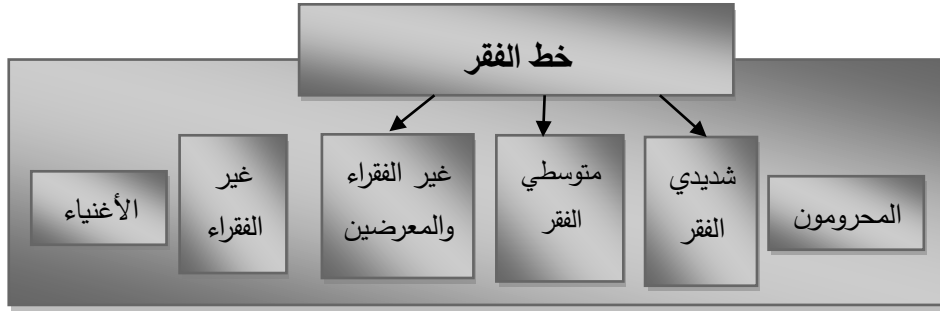
ومن خلال ما سبق ذكره من تعاريف يمكننا تعريف مؤسسات القرض المصغر بأنها تلك المؤسسات التي تتميز بالتزاماتها بمساعد الفقراء والفئات المهمشة والمؤسسات المصغرة في الحصول على مجموعة من الخدمات المالية.

وأما فيما يخص أهمية مؤسسات القرض المصغر فتكمن أهميتها في أنها تقوم مؤسسات القرض المصغر بدور حيوي بالغ الأهمية في الحد من البطالة وتوفير سبل العيش والتخفيف من الفقر من خلال تقديم الخدمات المالية الملائمة التي تشجع على الادخار وتمنح القروض اللازمة لذوي الدخل المحدود من الشباب والرجال والنساء لمساعدتهم على إقامة المشاريع الصغيرة وامتلاك الأصول الناجية المدرة للدخل وتمكينهم من الحصول على تمويل ذاتي قابل للاستدامة، وكذلك أيضا تقوم هذه مؤسسات بدور حيوي في تقديم التمويل لمجموعة من العملاء والذين هم في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالبا من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية في اغلب الأحيان من منازلهم، وفي المناطق الريفية يكون عميل التمويل الأصغر عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية، أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة، أما في المدن فتتسم أنشطة مؤسسات القرض المصغر، بحيث تقدم قروض مصغرة للمجموعة من العملاء مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصانع الحرفيين والباعة المتجولين وغيرهم، وهنا يمكن القول ان عملاء القرض المصغر هم الفقراء وغير الفقراء المعرضون للفقر والذين لهم مصدر دخل ثابت نسبيا (إريا، 2006، ص24).

المطلب الثاني: عملاء مؤسسات القرض المصغر

إن عملاء التمويل متناهي الصغر هم "الفقراء النشيطين اقتصاديا" أو الأفراد ذوي الدخل المتدني غير القادرين على دخول مؤسسات التمويل الرسمي، ويجب أن يكون لدى هؤلاء العملاء فرصا اقتصادية ومهارات أعمال حيث أنه لا يجب أن تستخدم الأموال التي يستلمونها لأغراض الاستهلاك بل لأغراض منتجة، ولهذا السبب، يعتبر أفقر الفقراء، أو المحرومون، خارج الفئة المستهدفة لمؤسسات القرض متناهي الصغر (أولاد حيمودة، طويطي، 2019، ص10) ، ويبين الشكل الموالي أن معظم عملاء مؤسسات القرض المصغر هم اليوم حول خط الفقر، وأن جزءا من الفقراء يتم الوصول إليهم بواسطة التمويل متناهي الصغر، أما خدمات التمويل متناهي الصغر فهي لا تناسب المحرومين حيث يتم استهدافهم بشكل أفضل من قبل برامج اجتماعية أخرى.

شكل رقم (01): العملاء المستهدفون لمؤسسات القرض المصغر



المصدر: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP

تركز معظم البرامج على النساء وتستخدم أساس التوفير والإقراض الجماعي، فقد تم إثبات أن ذلك الخيار جيد بشكل عام إلا أنه يفضل عدم الالتزام بالقاعدة العامة، فكل واحدة من المنهجيات المختلفة، إضافة إلى نقاط ضعفها وقوتها، يجب أن تلائم البيئة المحلية: فالذي نجح في بيئة ريفية في جنوب شرق آسيا قد يؤدي إلى نتائج ضعيفة في بيئة مدنية في الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا، ولكن لماذا كانت هذه الفئة المستهدفة وما زالت تحصل على خدمات سيئة؟ إن الإجابة بأن الفقراء لا يعتبرون عملاء مناسبين لمثل هذه الخدمات قد ثبت خطأها. فهم بحاجة إلى القروض من أجل بدء وتشغيل مشاريعهم، خدمات توفير لتجنب الأشكال الخطرة الأخرى لتخزين أموالهم وإلى تأمين لحمايتهم من المخاطر، وإن أسباب وجود فجوة كبيرة بين عرض وطلب خدمات القرض متناهي الصغر كثيرة، إلا أنه يجب التركيز بشكل خاص على فشل البرامج الحكومية الكثيرة، قوانين تحديد سقف للفوائد على القروض بدلا من حماية الفقراء يقلل من عرض القروض متناهي الصغر والصعوبات التي تواجهها البنوك التجارية لدخول مجال التمويل متناهي الصغر، غير أن هذا السلوك قد بدأ بالتغير، فقد لجأت الكثير من الحكومات إلى التوقف عن المنح المباشر لخدمات القرض متناهي الصغر إضافة إلى أن الكثير من البنوك التجارية دخلت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى هذا المجال الآخذ بالنمو (إريا، 2006، ص10).

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه مؤسسات القرض المصغر

تواجه مؤسسات القرض المصغر العديد من الصعوبات والعراقيل مما قد يؤدي الى فشل بعضها، ويرجع ذلك لعدة مشاكل يمكننا أن نلخصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): العراقيل التي تواجه مؤسسات القرض المصغر

المشكلة	الأسباب
مشكلات في العملاء	- يخاف العملاء الفقراء من دخول البنوك ومؤسسات التمويل؛ - العملاء الفقراء قد يكونون غير قادرين على سداد القرض؛ - فهم بعض العملاء الفقراء للتمويل على أنه خدمة اجتماعية وصدقة وليس استثمار.
مشكلات في مؤسسات الإقراض	- الافتقار للخبرة في فن التعامل مع العملاء الفقراء؛ - الافتقار للخبرة في دراسة جدوى المشروعات المقدمة؛ - الافتقار للأموال الكافية لتلبية احتياجات العملاء؛ - عدم التنوع في المنتجات المقدمة للعملاء؛ - الاعتماد على ضمانات معينة وعدم تنوعها للتسهيل على العملاء.
مشكلات في المشروع الصغير	- دراسة الجدوى تثبت عدم فعالية ونجاح المشروع؛ - فكرة المشروع الصغير معقدة فنيا وتسويقيا وإداريا بشكل يصعب على الشخص تنفيذها.
مشكلات الائتمان (الضمانات)	- الائتمان له تكلفة لا يقدر الشخص الفقير على سدادها؛ - هناك أنواع مختلفة للائتمان وخدمات التمويل لا يقدر الشخص على فهمها؛ - مفهوم الائتمان مركب ومعقد لا يقدر على فهمه الشخص الفقير؛ - عدم قدرة المؤسسة المالية على تحديد نوع الخدمة المالية المناسبة للمشروع الصغير.

المصدر: عبد الوهاب لطفي (2013)، أساسيات التمويل الأصغر، الملتقى الدولي برنامج دعم المجتمع المدني المصري، مصر، 25-26 أبريل، ص14.

التعليق: يمثل الجدول أعلاه العراقيل التي تواجه مؤسسات القرض المصغر حيث يمثل مشكلات عن العملاء، مشكلات في مؤسسات القرض المصغر، مشكلات في المشروع الصغير، مشكلات الائتمان (الضمانات) ومختلف أسبابهم.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه مؤسسات القرض المصغر

ومن التحديات التي تواجه مؤسسات القرض المصغر لتمويل المشروعات المتناهية الصغر نذكر ما يلي (الشايب، 2012، ص 34-38):

أولاً- الاستثمار في التمويل الأصغر: لكي تحقق مؤسسات القرض المصغر الاستدامة المالية وتساعد العديد من الفقراء يجب تحديد مصادر جديدة لرؤوس الأموال، ولأن الجهات المانحة عادة ما تفرض الكثير من القيود على مؤسسات القرض المصغر مما يؤدي إلى تعقيد العمليات والانحراف عن الأهداف الأساسية لمؤسسة القرض المصغر فالاستثمار يكون أفضل وسيلة تلجأ إليها المؤسسة لتحقيق التوازن بين التمويل المالي وأهدافها الأساسية، فالاستثمار في هذه الحالة يعد شراكة عملية تحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات كل من الجهة المانحة (المستثمر) ومؤسسة التمويل البالغ الصغر الشريكة لها، ويتطلب ذلك تقييماً دقيقاً لمؤسسة القرض المصغر ووضع خطة عمل متوسطة الأجل مما يليه توقيع اتفاقية الشراكة، ويساعد الاستثمار في مؤسسات القرض المصغر على مساندة ودعم المؤسسات التي لها سجل حافل في تقديم الخدمات المالية الجيدة إلى عدد كبير من الفقراء على أساس قائم على الاستثمار مالياً، ويمكن لمؤسسات القرض المصغر أن تجذب أفضل المستثمرين إليها بصفة مستمرة بتحديد نقاط القوة لديها ولكن ليس فقط القوة والاستدامة المالية بل أيضاً تحقيق النجاح في الأثر الاجتماعي.

ثانياً- النمو غير المستدام: وخير مثال يمكننا ذكره هنا هو أزمة قطاع التمويل الأصغر في المغرب الذي لازمتها الضوابط الرقابية المتزايدة وممارسات الإقراض الضعيفة، إضافة إلى المنافسة المفرطة وكذلك تزايد النمو على حساب جودة الأصول، وتزايد المشطوبات، وتراجع العوائد، وتمثل أكبر أربع مؤسسات للتمويل الأصغر في المغرب زاكورة، والأمانة، ومؤسسة البنوك الشعبية وفونديب 90% من معدل الوصول للعملاء في صناعة شديدة التركيز. ولكن سرعان ما استجابت الحكومة بوضع خطة بالتعاون مع بنك المغرب واتحاد مؤسسات التمويل الأصغر لتعزيز قطاع التمويل الأصغر، وتتمثل أولويات الخطة الأربعة فيما يلي: تعزيز مؤسسات التمويل الأصغر، والتحكم في تعدد الإقراض ومنع تزايد المديونية، وتأمين السيولة لتقدم القطاع، وتحسين الإطار التنظيمي، وتساعد هذه التدابير بالفعل في استعادة الثقة في القطاع.

ثالثاً- تقييم وقياس الأداء الاجتماعي: فمن الضروري لمؤسسات القرض المصغر أن تتأكد من أداء مهمتها على الوجه التام وأنها تقوم بمسؤولياتها الاجتماعية، وتتسم مؤسسات القرض المصغر بطبيعة مزدوجة حيث أنها تعمل على تطبيق مبادئ تجارية إلا أنها في الأساس مؤسسات اجتماعية تعمل لتحقيق أهداف اجتماعية، وقد خلق ذلك توتراً فأصبحت مؤسسات القرض المصغر تعمل جاهدة لتحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والمالية. إن الخطوات العملية التي تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر إلى اتخاذها لتحقيق التوازن بين أهدافها المزدوجة هي جوهر إدارة الأداء الاجتماعي. وتعد تدابير الأداء الاجتماعي ضرورة لتحديد ما إذا كانت مؤسسات القرض المصغر تلبي الأهداف الاجتماعية المحددة في رسالتها، وفي حين تعد التدابير المالية - مؤشرات الأداء الأكثر شيوعاً إذا في التمويل الأصغر - ضرورة، فهي لا تقدم سوى القليل حول ما كانت الأهداف الاجتماعية يتم تلبيةها.

رابعاً-الادخار: اهتمت مؤسسات القرض المصغر بالأساس بتقديم الائتمان في نطاق محدود نسبياً على مستوى أصحاب المشروعات متناهية الصغر والذين يقارب دخلهم خط الفقر في بلدانهم، واليوم يزداد الإقرار بأن ليس جميع منخفضي الدخل هم بالضرورة من أصحاب المشروعات، ولكن جميع الأفراد في حاجة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية ويستخدمونها بما في ذلك الادخار، وشأنهم شأن غيرهم من الأفراد، فإن الفقراء في حاجة إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الملائمة، والمرنة، ومعقولة الأسعار، كما أن هناك حاجة إلى الوصول إلى المدخرات وتحويل الأموال والتأمين، ويتمثل التحدي في فهم وتلبية هذا الطلب بين الشعوب النائية ومتزايدة الفقر. وخلال العقد الأولين، ركزت "حركة" القرض المصغر بالأساس على القروض أكثر من الادخار، لثلاثة أسباب رئيسية(الشايب، 2012، ص 39):

- هدف الحركة تمثل في مساعدة الفقراء، الذين لا يعتقد أن لديهم ما يكفي من الأموال للادخار.
 - في غالبية البلاد، بدأت تقنيات الائتمان الحديثة، وليس تقنيات الادخار.
 - غالبية المؤسسات المشتركة كانت من المنظمات غير الحكومية، غير المرخصة قانونياً لجمع المدخرات.
- إلا أنه في السنوات الأخيرة، زاد الاعتراف بأن غالبية الأسر الفقيرة تدخر، وأن هذا الادخار عادة ما يتم بشكل غير رسمي (على سبيل المثال، شراء السلع)، ولا يرجع ذلك إلى أن الفقراء يفضلون المدخرات غير المالية، بل ما يفتقرون إلى الوصول إلى لأنهم غالباً الوحدات الجيدة للمدخرات الرسمية.

خلاصة:

من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل يمكننا القول بأن اهتمام مختلف الدول بالقروض المصغر جاء نظرا لمساهمته في دعم نمو الفئات المهمشة والفقراء والمؤسسات المصغرة والصغيرة، الأمر الذي ينعكس بدوره في خلق الوظائف والمساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، وهذا ما أثبتته عدة دراسات اقتصادية وذلك من خلال أنه هناك عدة مؤسسات القروض المصغر قد قامت على تمويل عدد كبير من الأفراد، حيث عرف عدد العملاء وإجمالي القروض نموا كبيرا، وقد ساهمت هذه الصناعة في إخراج العديد من العملاء من شبح الفقر وأزمة البطالة التي كانت تؤرقهم، ومساهماتهم في خلق وظائف عمل جديدة قصد توظيف العاطلين الآخرين الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على قرض مصغر من المؤسسات التمويلية، ومن بين هؤلاء العملاء الذين اهتمت بهم مؤسسات القروض المصغر نجد المرأة المقاوله وهذا ما سنتعرف عليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

المرأة المقاوله وأسس نجاحها في إطار المقاوله النسوية

المبحث الأول: أساسيات حول المقاولاتية.

المبحث الثاني: ماهية المرأة المقاوله.

تمهيد:

تسعى معظم الاقتصاديات في الوقت الراهن، للاهتمام بالمقاولاتية لما لها من آثار إيجابية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لذا تحاول الدول في كل مرحلة اتخاذ جملة من الإجراءات قصد تحسين مناخ الأعمال، وحث المزيد من الشباب للولوج لهذا المجال، كما بات معروفا أنه من غير الممكن التحدث عن نمو اقتصادي مستدام، دون إدماج المرأة التي تمثل نسبة معتبرة من المجتمع، خاصة دورها في الجانب المقاولاتي، حيث أثبتت الدراسات في بعض البلدان أن هناك ارتباط قوي بين مستوى النشاط المقاولاتي النسوي والنمو الاقتصادي.

من هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: أساسيات حول المقاولاتية

المبحث الثاني: ماهية المرأة المقاوله

المبحث الأول: أساسيات حول المقاولاتية

أصبحت المقاوله من المصطلحات الكثيرة التداول، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة أصبحت كل من الحكومات والباحثين الاقتصاديين بتطوير الإبداع الفكري وتشجيع المقاولين وقدرتهم على الاستمرار في السوق ونموهم.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المقاولاتية

سننظر من خلال هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم المقاولاتية

الفرع الأول: نشأة المقاولاتية

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية، فإلى غاية الستينيات عرف هذا الحال سيطرة الأنحاء الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية، ومع بداية التسعينيات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرين اهتم بدراسة سير العملية ككل، وبعد عرض الاتحاد الاقتصادي ستقوم بالتطرق تباعا إلى اتجاه خصائص الأفراد واتجاه سير النشاط المقاولاتي.

أولا-المقاولاتية حسب الاتجاه الاقتصادي:

لقد تمت دراسة المقاولاتية لفترة طويلة من الزمن انطلاقا من العلوم الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بالتركيز على نتائج المقاولاتية في محاولة منها للإجابة على التساؤلين التاليين (Isabelle, 2002, p110) ما هو تأثير الأنشطة المقاولاتية على الاقتصاد؟ ما هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشجع المقاولاتية؟ كما تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالي، حيث استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 من طرف Montchréstien وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان انجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة (Boutillier et Uzunidis, 2009,p23)، وبناء على ذلك كانت توكل إليه مهام تشييد لبنان العمومية، الغاز الطرق، ضمان تزويد الجيش بالطعام، إضافة إلى غيرها من المهام.

ثم بدأ مصطلح المقاول يتوسع ليصبح أكثر شمولاً في القرن الثامن عشر ليعني: الشخص الذي باشر في عمل ما أو بكل بساطة هو "شخص نشيط يقوم بانجاز العديد من الأعمال". وبالرغم من أن استعمال هذا المصطلح من قبل إلا أن الفضل في إدخاله إلى النظرية الاقتصادية يعود إلى كل من

R.Cantillon سنة 1755 **J.B.Say** ، سنة 1803، واللذان يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول ككل.

فالمقاول حسب **Cantillon** و **Say** هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ويعتبر **Cantillon** عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه ويغض النظر عن نشاطه، بأنه الشخص الذي يشري (أو يستأجر) بسعر أكيد لبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد ، ولأن المقاول لا يمكنه التأكد من نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة فهو يتحمل وحده الأخطار المرتبطة بشروط السوق بتقلبات الأسعار وبالظروف الطبيعية حيث يقوم بشراء العوامل الضرورية للإنتاج والمواد الأولية بسعر محدد، ليقوم بتحويلها أو بيعها، وفي المقابل لا يملك ضمانات لما سيجنيه، ولا يمكنه التأكد من المداخل التي سيحصل عليها من وراء ذلك، ولا من قدرة مشروعه على تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح والتي هي الدافع الأساسي من وراء نشاطه. يعكس هذا التعريف خصائص الفترة الزمنية التي عاش فيها الباحث والتي تميز باقتصاد ميني أساسا على الفلاحية، مع تطور ملحوظ للمبادلات التجارية.

أما بالنسبة إلى **Say** الأمر الذي يميز المقاول وخاصة الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم والمعرفة حيث فرق بين كل من العالم الذي يدرس قوانين الطبيعة ويقوم بإجراء البحوث، المقاول، والعامل الذي يعمل خساها، فالمقاول يقوم باستغلال المعارف التي يمتلكها العالم من أجل إنتاج سلع ذات منفعة، ويعتمد في ذلك على العامل الذي تتمثل مهمته في الحجاز العمل، ويصف **Say** أيضا الاول والذي يمكن أن يكون قلاحا، حرفيا أو تاجرا بأنه الوسيط بين طبقات المنتجين لمختلف عوامل الإنتاج من ملاك الأراضي وعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وبين هؤلاء والمستهلك.

ونظرا لخبرته الكبيرة في المجال الصناعي ومجال البنوك يدرك **Say** أن المقاول هو قبل كل شيء منظم، حيث يقوم بالتنسيق بين عوامل الإنتاج المختلفة: الأرض، العمل، رأس المال من أجل الوصول إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وبالمقابل ترافق بعض الأنشطة الصناعية دائما وحتى المسيرة منها بشكل جيد بعض الأخطار التي تجعلها عرضة للفشل. إضافة إلى تمتع المقاول بخاصية مهمة أخرى وهي قدرته الكبيرة على الحكم حيث يقوم بتقديم الاحتياجات والوسائل الضرورية لإشباعها، ويوازن بين الهدف والوسائل التي يمتلكها.

ينفق **Say** و **Cantillon** في أنه لا يشترط أن يكون المقاول شخصا ثريا إذ يمكنه اللجوء إلى الإقراض من الآخرين، وبذلك يفرق بين الرأسمالي الذي تتمثل مهمته في إقراض الأموال مقابل الحصول على مبلغ معين يعرف بالفائدة، وبين المقاول الذي يتحمل المخاطر التي يمكن أن تعرقل نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة، أو باللحوم إلى الاقتراض من ملاك رؤوس الأموال.

وكذلك نجد أعمال **A. Marshal** الذي يعتبر من أوائل الكتاب الانجليز الذين اهتموا بالمقاول وذلك في بداية القرن العشرين، حيث تزامنت أعماله مع ظهور المؤسسات الكبيرة، ولذلك فهو يعتبر أن تحول الاقتصاد من الاعتماد على نظام الحروف الصغيرة التي يسيرها العمال أنفسهم إلى نظام المؤسسات الكبيرة السورة من طرف مقاولين رأسماليين يتطلب وجود رجال ذوي طاقات كبيرة مثل مهمته في تدير الإنتاج بطريقة تؤدي إلى جعل الجهد المبذول يقدم أحسن شريحة تمكنه من أجل إشباع الحاجات الإنسانية. (Tounés, 2003p 71)

ونلاحظ أن Marshal لم يفرق بين المقاول والي حيث عرف المقاول بتسليط الضوء على قدراته على تنظيم عمل عدد كبير من الأشخاص.

وبالرغم من مختلف هذه الدراسات، لم يصح الأول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلا مع ظهور الأحداث التي قام بها أب المقاولاتية J.A.Schumpeter سنة 1935، حيث يعتبر هذا الباحث أول من تظن لأمية عامل التغيير، وذلك عن طريق الاستعمال المختلف للموارد والامكانيات المتاحة للمؤسسة وضرورة العمل على اكتشاف واستغلال الفرص الجديدة، وإدخال تنظيمات جديدة، حيث تمثل وظيفة المقاول في البحث عن التغيير والتصرف ما يوافقه واستغلاله كأنه فرصة"

فالمقاول حسب J.A.Schutripetter وقبل كل شيء شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة تتمثل في:

- صنع منتج جديد؛
- استعمال طريقة جديدة في النتاج؛
- اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق
- اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو المواد نصف المصنعة
- إنشاء تنظيمات جديدة.

ومن أجل الابداع، يقوم المقاول بتحمل الأخطار المترتبة عن عملية البحث عن تنظيمات جديدة لعوامل الإنتاج، ولكنه لا يتحمل هو بنفسه الخطر الذي يمكن أن يلحق بمؤسسته إنما سوق رؤوس الأموال هي التي تسمح له بإيجاد ممولين يتحملون الأخطار بدلا عنه، كما أن الدافع الأول الذي يحركه لا يكمن في البحث عن الأرباح، وإنما هي الرغبة في النجاح من خلال تحقيق تنظيمات جديدة.

أما بالنسبة إلى Kizner المقاول هو شخص حاد للفرص، ففي حين أن وظيفة المقاول حسب Schumpeter تتمثل في إحداث حالة تخل بالتوازن وتكسر الروتين من أجل إحداث التغيير، فالمقاول حسبه تتمثل مهمله في إعادة حالة التوازن باستغلال الفرص الناتجة من احتلاله، فالخاصية الأساسية

للمقاول حسبه تتمثل في إدراكه الوجود فرص مريحة معرفة بالفرق بين أسعار المدخلات وأسعار المخرجات.

كما يفرق بين المقاولاتية والتسيير، فإذا كان المقاول ينتج عندما يقوم شخص باستغلال فرص ربح غير مستغلة، فالمسم يسعى للرفع من فعالية طرف الإنتاج إلى أقصى حد ممكن وذلك بتعظيم كمية المخرجات انطلاقا من مستوى معين من المدخلات (Bouabdallah et Zouache, 2005, pp16-17)

وعلى عكس النظريات الاقتصادية التي ركزت على دراسة تأثير المقاولاتية على الاقتصاد ظهرت مجموعة من النظريات الثقافية والتي تندرج ضمن النظريات الاجتماعية تحتم بدراسة أسباب المقاولاتية والعوامل الثقافية التي تساهم في ترقيتها ومن روادها M. Weber والذي من خلال كتابه الذي أصدره سنة 1905 أراد أن يبين أن المقاولاتية هي خاصية مرتبطة بالمجتمع العربي حيث قام بالربط بين ميادين المذهب البروتستانتي للديانة المسيحية ونشاط المقاول، وتوصل إلى نتيجة تتمثل في أن قيم المذهب البروتستانتي هي السبب في الازدهار الاقتصادي للمجتمع.

إن الاتجاه الاقتصادي يتمتع بأهمية كبيرة، حيث ساهم في إعطاء أسس تاريخية خلال المقاولاتية، غير أن هذا الاتجاه الذي استمر إلى غاية السبعينيات لم يساهم كثيرا في تحسين فهمها، نظرا لاتساع وتشعب مجال المقاولاتية التي ترتبط مع العديد من العوامل المتنوعة التي تتجاوز نطاق حدود العلوم الاقتصادية.

ثانيا- المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الأفراد:

لقد تم التركيز في هذه الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص النفسية والخصائص الشخصية، والتي سعت للإجابة عن نوعين من الأسئلة: من هو المقاول، ما الذي يميزه عن الآخرين؟ وكذلك لما يصبح مقاولا، لماذا يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة.

1- الخصائص النفسية:

حاولت إيجاد خاصية رئيسية، أو مجموعة من الصفات يمكن من خلالها التعرف على المقاول، فنجد أعمال D. McClelland في بداية الستينيات الذي بين من خلال دراسته أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الإنجاز، بمعنى الحاجة للتفوق وتحقيق الهدف، فحسبه المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز، يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهها.

2- الخصائص الشخصية:

اهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي الذي ينتمي إليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الحيرة المهنية الملكية، السن...الخ.

تعرض هذا الاتجاه إلى انتقادات كثيرة وذلك نهاية الثمانينات، كونه غير قادر على تقديم شرح شامل للظاهرة، فبين الصب شرح تصرف بهذا التعقيد بالاعتماد فقط على بعض الصفات النية أو الشخصية.

ثالثا-المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي:

لقد اهتم الأنحاء الاقتصادي بدراسة دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع ككل، واهتم انهاء خصائص الأفراد بشرح تصرفات المقاول وسلوكه، ولذلك جاء هذا الاتجاه كحتمية تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأحداث المنجزة في هذا المجال وذلك بوضع المقاول جانا والتركيز عوض ذلك على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات بكر الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح، من بينها تجد أعمال Drucker الذي أشار في مطلع الثمانينات إلى التحول الكبير الذي عطرنا على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل روح المقاولاتية من اقتصاد مرتكز على أساسا على السوريين إلى اقتصاد مبني على المقاولين.

فبالنسبة له تكمن أسباب نجاح المقاول حسب في الابداع الذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات: "يجب على المقاولين البحث عن مصادر الإبداع، وعن المؤشرات التي تدل على الابتكارات التي يمكنها النجاح، ويجب عليهم أيضا الاطلاع على المبادئ التي تسمح لهذه الابتكارات بالنجاح وتطبيقها.

كما ركز أيضا على أهمية التغيير، والذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة بطيئة جديدة وبشكل مختلف عما سبق، كأن يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يستغل فيه المقاول هذه الموارد إلى قطاع آخر ذو مردودية أحسن وإنتاجية أعلى، أو أن يقوم باستعمال الموارد التي تمتلكها أو تنسيقها بطرق جديدة تعطيها أكثر إنتاجية.

ويشير Gartner أيضا من رواد هذا الاتحاد، حيث اقترح على الباحثين الاهتمام بدراسة سير عملية إنشاء المؤسسة الجديدة أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما هم عليه، وقدم نموذجا يصف فيه عملية إنشاء مؤسسة جديدة، هذا النموذج له أربعة أبعاد تتمثل في: الخيط، الفرد، سير العملية والمؤسسية، يعتبر الباحث مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد من النموذج الذي قدمه دون أعمال الأبعاد الأخرى. وتتمثل هذه النشاطات فيما يلي:

- البحث عن الفرصة المناسبة؛

- جمع الموارد؛

- تصميم المنتج؛

- إنتاج المنتج؛

- تحمل المسؤولية أمام الدولة والمجتمع.

لقد اهتم الباحثون بهذا الاتجاه لأنه يسمح لهم بالخروج من التصورات السابقة الضيقة والمحدودة التي تنحصر في دراسة عامل واحد، صفة إنسانية، أو وظيفة اقتصادية لعملية معقدة والتي يجب أن تدرس ككل متكامل ومن جميع الجوانب حتى تتمكن من فهمها بشكل أفضل.

ومن بين مختلف الأعمال التي درست المقاولاتية توجد ثلاث مدارس فكرية رئيسية ذات أهمية كبيرة في يومنا هذا، تعرف المقاولاتية حسب تصورات مختلفة ووجهات نظر متعدد أهمها:

1-إنشاء مؤسسات جديدة:

الاتجاه الأول والذي يترجمه Gartner يعتبر أن المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمات جديدة وحتى لا يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة ظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة.

فحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجديد تنسيق الموارد المختلفة من المعلومات، موارد مالية، بشرية وغيرها وذلك من أجل تجسيد الفرصة في شكل مشروع مهيكل، وفي هذه الحالة وهو قادر أيضا على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة. كما يرى هذا الاتجاه أيضا أن عملية إنشاء مؤسسة جديدة هي ظاهرة تنتج عن التأثير المتبادل للعديد من العوامل المختلفة مثل الأفكار الخبرة، والتي يصبح لها معنى بواسطة تنظيم جديد، ويركز Gartner أساسا على مسألة ظهور هذه المنظمة وكيف تتمكن هذه الأخيرة من البروز والتحول إلى كيان موجود حقا بعدما كانت مجرد فكرة، وأيضا بقدرة المقاول الكبيرة على تحويل الأحلام أو الرؤية إلى حقيقة ملموسة مجسدة في شكل مشروع جديد.

غير أن هذا الاتجاه يشوبه بعض الغموض، فبالرجوع إلى طريقة الاستغلال المعتمدة لتتمين فرصة أو ابتكار ما يمكننا الاعتماد على مؤسسة قائمة بدل اللجوء إلى إنشاء مؤسسة جديدة فهل هذه الحالة تعتبر حالة مقاولاتية أم لا ومن جهة أخرى ومثلا بينه Bruyat لا يمكن أن تؤدي جميع المؤسسات المقامة لإحداث حالات تكون فيها شدة التغيير بالنسبة للفرد بالإضافة إلى أهمية القيمة ذات مستوى عال، حيث يمكن للمؤسسات أن تنشأ عن طريق التقليد أو إعادة الإنتاج. (Verstrate et Fayolle,2005,p37)

2- التعرف على الفرص واستغلالها: (Messegheh, 2006, p5)

حسب هذا الاتجاه يعرف Shane و Venkata man المقاولاتية بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتأمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية. والفرصة حسب Casson تعني الحالات التي تسمح بخلق منتجات وخدمات، خدمات ومواد أولية جديدة، بالإضافة أيضا إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم بيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها، ويتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعتبر شخصا قادرا على اكتشاف موارد غير مثمرة والتي يقوم بشرائها وتنظيمها من أجل إعادة بيعها في شكل سلع ومنتجات مثمرة بشكل أفضل من طرف المستهلكين، وتقتن المقاول لمثل هذه الفرص يولد لديه رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة بهدف استغلالها.

كما يوجد أيضا حسب Drucker مصادر أخرى للفرصة والتي تتمثل في:

- الفرص المتواجدة في الأسواق كثرة لعدم الكفاءة الناتجة عن تناظر المعلومة، أو عن عدم امتلاك التكنولوجيا اللازمة لتلبية الحاجات الغير مشبعة.

- الفرص الناتجة عن التغيرات الخارجية في المجالات الاجتماعية، السياسية، الديمغرافية والاقتصادية.

- الفرص الناتجة عن الابتكارات والاكتشافات والتي تولد أيضا معارف جديدة.

إذن يركز هذا الاتجاه على دراسة ظهور نشاط اقتصادي جديد، والذي ليس بالضرورة مرتبط بظهور مؤسسة جديدة، وي طرح أيضا هذا الاتجاه بعض المشاكل الرئيسية في تصوره للمقاولاتية، حيث يفترض أن الفرص توجد في الطبيعة كما هي، وكفي امتلاك القدرة على معرفتها حتى نتمكن من امتلاكها وتحويلها لحقيقة اقتصادية، ولكن في الحقيقة يمكن أن تتشكل الفرص المقاولاتية من خلال عملية إنشاء النشاط وليست هذه بذاتها نقطة الانطلاق.

كما يركز هذا الاتجاه فقط على دراسة طريقة استغلال أو تجسيد الفرصة التي تسمح بخلق منتج أو خدمة في حين يتوجب علينا دراسة ما يحدث فعلا في المقاولاتية من أجل فهم الظاهرة بصورة أفضل.

3- الازدواجية بين الثنائية الفرد-القيمة: (Fayolle, 2004, p30)

حسب هذا الاتجاه تتمحور المقاولاتية حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد والقيمة التي أنشأها ويتزعمه Bruyat فبالنسبة إليه يتمثل الموضوع العلمي المدروس في مجال المقاولاتية في الثنائية الفرد و خلق القيمة و الثنائية هنا هي عبارة عن مبدأ اقترح من طرف Morin وهو يندرج ضمن ديناميكية للتغيير و يعرف من منظورين، الأول ينطلق من الفرد و يعتبره الشرط الأساسي في خلق القيمة، فهو العامل الرئيسي في الثنائية إذ يقوم بتحديد طرق الإنتاج، سعته و كل التفاصيل المتعلقة بالقيمة المقدمة، و

بالتالي المقاول هو ذلك الشخص أو المجموعة في صدد خلق قيمة كإنشاء مؤسسة جديدة مثلا، و الذي بدونه لم يكن لهذه القيمة أن تقدم، لدينا:

الفرد —————> القيمة

أما المنظور الثاني فهو يعتبر أن خلق القيمة من خلال المؤسسة التي أنشأها الفرد، تؤدي إلى جعل هذا الأخير مرتبطا بالمشروع الذي أنشأه إلى درجة أنه يصبح معرّفا به، وتحتل القيمة التي قدمها مكانة كبيرة في حياته، كما أنها تؤثر بشكل كبير عليه، إذ تدفعه لتعلم أشياء جديدة لتعديل شبكة علاقاته بما يتماشى مع متطلباته، وهي قادرة حتى على تغيير صفاته وقيمته، وعندما يقوم الفرد بإنشاء مؤسسة أو تقديم ابتكار ما فإنه بالمقابل يصبح مقيدا بالمشروع الذي أقامه.

خلق قيمة —————> الفرد

أما عن القيمة المقدمة فهي تتمثل في مجموع النتائج التقنية، المالية والشخصية التي تقدمها المنظمة والتي تولد رضا المقاول والأطراف الفاعلة أو المهمة.

يمكن اعتبار أن هذه الاتجاهات الثلاثة متكاملة حيث لا يكفي أي اتجاه لوحده لتعريف المقاولاتية وبصفة عامة يمكن تعريفها كالتالي: المقاولاتية هي مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال اكتشاف، تثمين واستغلال الفرص المتاحة في السوق وذلك بتوفير الوقت، العمل، رأس المال ومختلف الموارد الأخرى الضرورية، وكل ذلك بهدف تقديم قيمة معينة. (شرقة، 2016-2017، ص20)

الفرع الثاني: تعريف المقاول وخصائصها

أولا-تعريف المقاولاتية:

أصبح مفهوم المقاول شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاول، ويعد بيتر دراكر من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك في سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية. (تيقاوي، 2010، ص9)

حيث استخدم مفهوم المقاول على نطاق واس في عالم الأعمال اليابانية أين تنتشر مؤسسات الأعمال المقاولاتية نتيجة التقدم التكنولوجي والسلي والخدمي، فلقد كانت المقاولاتية تعني دائما الاستحداث، أما في حقل إدارة الأعمال فيقصد بها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد. (بوشنافه، 2006، ص3)

ويمكن تعريف المقاوله بأنها: " حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة (Eric et Christophe, 2006, p4).

ومن جهة أخرى أصبح موضوع الروح المقاولاتية يشل حيز اهتمام كبير من قبل الشباب لأنه يمس مشكلة البطالة. فهذا المفهوم يرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاوله لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف ليتماشى ذلك مع قدرتهم على التكيف مع التغيير وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير بالانفتاح والمرونة. (سلامي، 2008، ص06)

ثانيا - خصائص المقاولاتية

تملك المقاولاتية أهمية في الأداء الإقتصادي ومن المفيد تحديد العلاقة الفارقة بينهما، لأن كل من الأعمال الصغيرة والمقاولاتية تخدم مختلف الوظائف الإقتصادية وتؤمن فرصا مختلفة، وعموما فإن هناك ثلاث خصائص تشكل علامة فارقة بين المقاوله من جهة والأعمال الصغيرة من جهة أخرى، تتمثل في الآتي:

1- **الإبداع:** يرتكز نجاح المقاولات على الإبداع مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أو التسويق أو التوزيع. أما المنظمات الصغيرة فتؤسس وتقدم المنتج أو الخدمة وتميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئا جديدا ولكنها تميل إلى المحلية، ولا تعمل إلى التوجه نحو العالمية؛

2- **إمكانية النمو:** المقاولات تملك قدرة قوية وإمكانية النمو، أكثر من الأعمال الصغيرة، وكذلك ترتكز على الإبداع، بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية فهي في الغالب محدودة في إمكانية النمو؛

3- **والأهداف الإستراتيجية:** إن المشروع المقاولي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف، حيث نراه يملك أهداف إستراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز السوقي، رغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية؛ (سعد، 1998، ص ص36-35)

بالإضافة إلى ما سبق:

-تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية فهي تتميز بالإبداع؛

-ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق؛

-وأرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها - مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.

-وتتميز المقاولاتية بالفردية النسبية -المبادرة-مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء. هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الإعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

المطلب الثاني: دور المقاولاتية

عرفت السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بالمقاوله، حيث بينت دراسات عديدة مساهمة هذه الأخيرة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وذلك بتأثيره المباشر والايجابي على الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص شغل جديدة ودائمة.

فيعتبر العديد من الباحثين أن مساهمة المقاوله أو النشاط الريادي في التنمية الاقتصادية يتبين من خلال ظهور وحدات اقتصادية (مؤسسات) تتميز بالاستدامة والنمو والابتكار، فانتشار هذه المؤسسات يساهم بشكل كبير حسب Dunkelberg & Cooper (1982) في تحقيق التنمية والرفاه العام للمجتمع وذلك من خلال إنتاج وتوزيع منتجات جديدة ومنافسة في السوق مما يزيد من ديناميكيته وتحريك العجلة الاقتصادية. كما أنّ قدرة المؤسسات على الاستدامة والنمو يساهم بشكل كبير في خلق مناصب شغل جديدة مما يكون لديه انعكاسات مباشرة وإيجابية على الجانب الاجتماعي والاقتصادي للأفراد في المجتمع. وعليه، فإنّ معرفة تطلعات النمو لدى رواد الأعمال ومعرفة توجهاتهم نحو تنمية مؤسساتهم في المستقبل يعتبر عنصر جوهري على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: الدور الاقتصادي للمقاولاتية

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، بحيث أنه على المستوى العالمي نجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة كبيرة حيث أنها تمثل 90% تقريبا من المؤسسات في العالم وتشغل ما بين 50 % إلى 60 % من القوى العاملة في العالم.

يمكن للمقاوله أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية. بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولاسيما النامية منها.

أولاً- على المستوى المحلي:

1- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي: تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع. (بن ساسي وقريشي، 2006، ص9)

ومن ناحية أخرى، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى أنه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

2- تنوع الهيكل الصناعي: تؤدي أعمال المقاوله دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

3- تدعيم التنمية الإقليمية: تتميز المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كما أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكويننا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي. (مراح، 2003، ص36)

ثانيا- على المستوى العام:

1- معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية: تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل المقاوله على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع محليا بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهظة.

2- تنمية الصادرات: إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعا وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تستلزم شبكات تجارية معقدة وكبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

3- جذب المدخرات: إن المقاوله قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، ويكونهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث إن المعروف أن حاجة المقاوله لرأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مقاوله، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك، وهكذا فإن انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم. (زويل، 2001، ص 03)

الفرع الثاني: الدور الاجتماعي للمقاولاتية

رغم أن المقاوله هي مشروع اقتصادي هدفه تحقيق ربح وتحسين الدخل الشخصي للمقاول ولها دور اقتصادي مهم في أي دولة، إلا أن لها دور اجتماعي كبير أيضا، إذ المقاوله مؤسسة اقتصادية، اجتماعية ومالية مستقلة بذاتها، تعتمد أساسا على المبادرة الحرة، البحت على الربح السريع، المنافسة الشريفة وخصوصا على رأس المال الذي يعتبر محركها الأساسي. لقد ظهرت المقاوله منذ عهود مضت ولم تثبت وجودها وتسطع في سماء العلا إلا مع التطور الحثيث والمتواصل للنظام الرأسمالي الذي أبان عن أهمية هذه المؤسسة على الصعيد الاقتصادي والجانب الاجتماعي ولا ننسى التطور التكنولوجي. فأصبحت بذلك المقاولات قطب الرحي والعمود الفقري لكل مجتمع يريد أن يسمو إلى مراتب الشرف، ويقفقي أثر الدول التي تصدرت الركب الحضاري.

أولاً-من الناحية المعيشية:

1-التقدم التكنولوجي: لقد أسهمت دول كثيرة في الانفجار التكنولوجي الذي يعرفه العالم المعاصر، وكانت اللبنة الأساسية في ذلك التطور المقاوله التي بفضل مسيرها، والتكوين المستمر لعمالها، وانفجار روح المبادرة مع الطموح المتواصل للكفاءات أعطى أكله في دول الزعامة التكنولوجية، وبالتالي فبالمقاوله تولدت الاختراعات والابتكارات، ولا ننسى الدافع الأساسي لكل ذلك ألا وهو الربح الذي يساهم بدوره في توسيع دائرة المعرفة التكنولوجية والبحث على الاستثمار وبالتالي توسيع رقعة الخلق والإبداع، هذا ولا ننسى دور فعاليات المجتمع المدني والدولة في التشجيع والمساندة المستمرة. فأصبحنا الآن نلاحظ التزايد المستمر على مراكز التأهيل المهني والتكوين التقني بفضل تحرك عجلة تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وهذا يفجر لا محالة الطاقات الخلاقة وبالتالي يساهم في التطور التكنولوجي. (المركسي، 2002، ص42).

2 -زيادة التشغيل: إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة حل، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال. لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

ثانيا-من الناحية المادية:

1-عدالة توزيع الدخل: إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل، بحيث أنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من الأفراد بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.

2-مكافحة الفقر والتنمية الاجتماعية: منذ منتصف الثمانينات، ظهرت أهمية المقاوله المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي) تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي(، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة "بنك الفقراء" في بنغلاديش. فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول، سواء المادية (سكن، أرض، تجهيزات)، المالية (الحسابات البنكية مثلا) الاجتماعية (الشبكات والعلاقات الاجتماعية والبشرية).

المطلب الثالث: تصنيفات المقاوله

تختلف شخصيات وميول أفراد المجتمع وحتى المستوى المعرفي والثقافي، مما يؤدي إلى تنوع توجههم المقاولاتي عند اتخاذهم لقرار إنشاء مشروع، وبالتالي سنجد نسيج متنوع من المقاولات وتم اعتماد عدة معايير للتصنيف.

الفرع الأول: التصنيف القديم للمقاوله

قبل ظهور التصنيفات الحديثة، كانت المقاولات تصنف بشكل بسيط فكانت تشمل:

أولاً-المقاولات المنتجة: وهي مقاولات تقدم منتجات في نهاية دورتها الانتاجية، وهي:

1-المقاوله الصناعيه : وهي التي تقتني مواد أولية أو نصف مصنعة وتصنعها فتنتج من خلالها منتجات تامة الصنع، جاهزة للاستهلاك أو الاستعمال في تصنيع منتجات أخرى ويتم بيعها في السوق.

2-مقاوله الصيد البحري : وهي التي تعمل على صيد الأسماك قبل بيعها في السوق للمستهلك.

3-المقاوله الفلاحية : وهي التي تزاوّل نشاطها الاقتصادي بالميدان الفلاحي، حيث تنتج منتجات فلاحيه من خضر وفواكه وحبوب...الخ. (خليل عبد الله، 2007، ص34)

ثانياً-المقاولات الغير منتجة: وهي مقاولات لا تقدم شيء ملموس بل غير ملموس وتشمل:

-المقاوله التجاريه : هي مقاوله متخصصة في شراء وإعادة بيع سلع بشكل مباشر، أي دون اللجوء إلى أي طريقة لتحويلها إلى سلع أخرى جاهزة.

-المقاوله الخدمائيه : وهي مقاوله تقوم بإنتاج وبيع سلع غير محسوسة (خدمات)

-مقاوله المهن الحرة: وهي التي تقوم بنشاط مدني مطابق لمهنة حرة مقننة ذات نفع عام كمكاتب الدراسات الحرة ومكاتب الموثقين وعيادات الأطباء...الخ

الفرع الثاني: التصنيف الحديث للمقاوله

التصنيف الحديث للمقاوله يعتمد على معايير متعددة أهمها:

أولاً-معايير اقتصادي: سوف نعتمد على عوامل اقتصادية في هذا التصنيف:

1- التصنيف حسب القطاعات الاقتصادية:

يعتمد هذا التصنيف على معيار القطاع الإقتصادي، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين مجموعة من المقاولات حسب نوع القطاع الاقتصادي الذي تزاوّل فيه أنشطتها، وهذه القطاعات الإقتصادية إجمالاً هي كما يلي:

- أ. القطاع الأولي: ويشمل الفلاحة والصيد البحري واستخراج المعادن.
- ب. القطاع الثانوي: ويضم الصناعة والبناء والأشغال العمومية.
- ج. القطاع الثالث: أي قطاع الخدمات (كالنقل والتجارة).

2-التصنيف حسب فرع النشاط الاقتصادي :

زيادة على التصنيف حسب القطاع الاقتصادي، من المفيد الاعتماد على معيار فرع النشاط الاقتصادي المرتبط بالتصنيف القطاعي، فالقطاع الاقتصادي يتكون من مجموعة من المقاولات التي تزاوّل نفس النشاط الاقتصادي الرئيسي، أما فرع النشاط الاقتصادي فهو يتكون من مجموعة المقاولات التي توفر نفس السلعة أو نفس الخدمة.

وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين أنواع متعددة داخل قطاع اقتصادي معين، ففي القطاع الأولي مثلاً، يمكن تصنيف المقاولات إلى مقاولات الحبوب، مقاولات مشتقات الحليب، مقاولات الحوامض، مقاولات صيد الأسماك، مقاولات استخراج المعادن. وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الثانوي: مقاولات صناعة الأدوية مقاولات النسيج، والقطاع الثالث: مقاولات النقل، مقاولات الفنادق، البنوك.

3-معايير أخرى:

يمكن الاعتماد على عوامل أخرى للتصنيف تكون غير اقتصادية مثل:

- أ. التصنيف حسب الحجم: يأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار حجم المقاوله والذي يمكن قياسه بالاعتماد على معايير جزئية كـمبلغ الرأس المال المالي، ومستوى رقم المعاملات، وحجم اليد العاملة مع اختلاف في الحد الأدنى والحد الأقصى لقيم هذه المؤشرات من بلد إلى آخر.
- ب. المقاولات الصغيرة جداً: وهي مقاوله يشتغل فيها عمال يعدون على رؤوس الأصابع (4 على الأكثر) وتحقق رقم معاملات صغير جداً.
- ج. المقاولات الصغيرة: وهي مقاوله تشغل عدداً صغيراً من العمال (بين 4 و 20) وتحقق أرقام معاملات صغيرة.
- د. المقاولات المتوسطة: وهي مقاوله تشغل عدداً متوسطاً من العمال (بين 20 و 100) وتحقق رقم معاملات متوسط.

هـ. **المقاولات الكبرى:** وهي مقاوله تشغل أعداد غفيرة من العمال (أكثر من 100)، تحقق رقم معاملات مرتفع. (هيكل، 2003، ص47)

و. **المجموعة:** وهي مجموعة شركات تشمل الشركة الأم وشركات تابعة لها، وهنا يكون دور الشركة الأم هو تسيير الشركات ومراقبتها.

ثانيا-التصنيف حسب الملكية:

يعتمد هذا التصنيف على نوعية الجهات التي تمتلك أصول المقاوله، وعلى هذا الأساس تصنف المقاولات إلى:

1-**مقاولات خاصة:** وهي مقاولات يملكها القطاع الخاص سواء كانت مقاوله فردية أو عائلية أو شركة مساهمة.

2-**مقاولات عمومية:** وهي مقاولات يملكها القطاع العام سواء كان إدارة مركزية أو جماعات محلية.

3-**مقاولات شبه عمومية:** وهي مقاولات يمتلك أسهمها القطاع العام والقطاع الخاص بنسب متفاوتة.

ثالثا-التصنيف حسب الجنسية:

يعتمد هذا التصنيف على معيار جنسية مالكي أصول المقاوله، وعليه فإن المقاولات تصنف إلى ما يلي:

1-**المقاولات الوطنية:** ويملك أصولها مواطنون من البلد الذي تتواجد فيه المقاوله إذا كانت المقاوله خاصة أو يملك أصولها القطاع العام إذا كانت المقاوله عمومية.

2-**المقاولات الأجنبية:** ويملك أصولها أشخاص أجانب أو قطاع عام أجنبي، خاصة فيما يسمى بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الشركات المتعددة الجنسيات.

3-**المقاوله المختلطة:** ويملك أصولها أشخاص أجانب ومواطنون محليون بنسب مختلفة.

رابعا-التصنيف حسب الهدف: وتنقسم إلى ما يلي: (سلطاني، 2006، ص22)

1- **مقاوله التشغيل الذاتي:** هدف هذه المقاوله هو أن يشغل المقاول نفسه.

2- **المقاوله الاجتماعية:** هدفها خدمت المجتمع.

3- **مقاوله عمومية:** هي تقدم خدمة عامة.

المبحث الثاني: ماهية المرأة المقاوله

إن النمو الاقتصادي المستدام أصبح يرتبط تلقائيا بموضوع المرأة التي تمثل نصف المجتمع، خاصة دورها في الجانب المقاولاتية الذي ساهم في ظهور المرأة المقاوله.

المطلب الاول: تعريف المرأة المقاوله ومميزاتها

وسنتطرق إلى هذا المبحث إلى تعريف ومميزات المرأة المقاولاتية

الفرع الأول: تعريف المرأة المقاوله

لا يوجد تعريف خاص بالمرأة المقاوله يختلف عن الرجال، لكن يمكن تعريفها بأنها:

- كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، لتصبح مسؤولة عليها ماليا إداريا، واجتماعيا، كما تساهم في تسيير الجاري... كما أنها شخص يتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، وتديرها بطريقة بدنية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة.

(Ministère de l'industrie du commerce, 2000 , P9)

- كما عرفت أيضا بأنها تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات اية تجعلها تحمل عطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وفي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والخاصة وتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة ومهارة في التنظيم والإدارة، واثقة من قدراتها وإمكانيتها، هدفها النجاح والتفوق (شلوف، 2009، ص12)، حيث أعطى هذا التعريف الأولوية للخصائص والسمات الشخصية والمؤسسية التي تمتاز بها المرأة المقاوله بغية تحقيق ما تصبو إليه مستقبلا.

فمن خلال التعاريف المختلفة يجد أن المقاول هو كل شخص سواء كان ذكر أو أنثى ينشئ ويمتلك مؤسسة لحسابه الخاص وتتوفر فيه مجموعة من الخصائص والسمات التي تساعده على نجاح وتطور مشروعه.

الفرع الثاني: مميزات المقاوله النسوية:

اهتمت العديد من الأبحاث بمميزات وخصائص المقاوله النسوية، وهذا من خلال التمييز بين ثلاث عناصر (Constantinidis et Cornet, 2006, P6) هي صفات المرأة المقاوله، خصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، وطريقة دخولهم في الأعمال. والنتائج تختلف وتبرز حسب نوع التكوين المزاو، نسبة المشاركة في الشبكات، والتمويل.

فيما يخص صفات المرأة المقاوله، فمعظم الدراسات أجمعت على أنها:

- أصغر سنا بالمقارنة مع الرجال؛

- غالبا ما تلتحق بمجال المقاوله بعد قضائها لفترة من البطالة (تربية أطفالها... الخ)، أو نتيجة مشاكل واجهتها داخل المؤسسات التي كانت تعمل بها (مشكلة السقف الزجاجي، الصراعات، الخ)؛
- هن أقل كفاءة من الرجال، ويملكن خبرة مهنية أقل في تسيير المؤسسات أو في قطاع النقاط الذي تعمل به؛
- أقل كفاءة على المستوى المالي، التسييري أو المقاولاتي.
- أما بالنسبة خصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، فهي عادة تتميز بما يلي:
- المؤسسات أقل سنا وحجما بالمقارنة مع تلك التي يمتلكها الرجال، سواء في حجم الممتلكات المبيعات أو العمال؛
- يتمركز نشاطهن حول قطاعات النشاط التسوية ذات التمور المنخفضة مثل التجارة بالتجزئة والخدمات، وقليل ما يوجد نساء يمارسن نشاطهن في مجال التصنيع، التنقل أو التحويل؛
- النساء المقاولات لا يفضلن أن يكون لهن شركاء، على عكس الرجال؛
- أما فيما يخص النجاعة، فالنتائج تتنوع حسب تعريف النجاعة (سلامي، 2008، ص ص 33-39)، فإذا قسنا النجاعة على أساس معدل بقاء المؤسسة فوجد أن نجاعة المؤسسات المسيرة من طرف النساء أكبر من الرجال، أما إذا قيست النجاعة على أساس نجاح المؤسسة فالنتائج متناقضة، أما إذا كان المؤشر هي النمو أو المردودية فالنتائج متماثلة تقريبا، لكنها تنخفض إذا أخذنا حجم المؤسسة كمؤشر.
- أما فيما يخص الطرق التسييرية المتبعة، فهي تتميز بما يلي
- تفضل النساء الهيكل التنظيمي الأفقي ونمط تسييري مرن، وتشجع على المشاركة، تقاسم السلطة والمعلومة؛
- بالإضافة لأهداف الاقتصادية، أن معظم النساء تمنح أهمية كبرى للأهداف الشخصية والاجتماعية، بمعنى توجههن أكل تجاه تنمية حجم المؤسسة، وهذا بسبب عدم المخاطرة وتخصيص وقت كير للواجبات العائلية.
- وفي دراسة تحليلية قام بها "Greenhalgh عن الصفات الضرورية للتفاوض الناجح، اكتشف بأن سلوك الرجال المقاولين والنساء المقاولات جد مختلف، حيث يسعى الرجال للكسب مهما كانت النتائج وهذا فهو أساس المشاكل في عالم الأعمال، أما النساء فعلى العكس فيسعين من وراء التفاوض الحصول على علاقات دائمة وتعاون مربح لكلا الطرفين. (Chamberlin Starcher, 1996, p16)
- وكل هذه الخصائص والمميزات لشخصية المسيرة ومؤسستها، من شأنها التأثير على المستوى التمويلي، المشاركة في الدورات التكوينية، والاستعانة بالتنظيمات الخاصة لدعم المقاوله. حيث غالبا ما تستخدم النساء مدخراتهن الخاصة عند بدء نشاطهن، أو الاستعانة بقروض نتحصل عليها من محيطها ونادرا ما تلجأ للشبكات الخاصة للدعم التي تساعد على توفير المعلومة وعرض الفرص الممكنة، وقليل

ما تتابع النساء تكوين خاص وتكميلي في مجال تسيير المؤسسات، أو الالتحاق بالتنظيمات المساعدة على المقاوله، وهذا بسبب نقص معلومات حول الهياكل والمساعدات الموجودة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على المقاولاتية النسوية

يتأثر عمل المرأة بعوامل عدة منها اجتماعية وثقافية ودينية واقتصادية، فقد كانت مشاركة المرأة في البداية تنحصر على الأعمال اليدوية ومشاركة زوجها العمل في الحقول الزراعية، ولكن مع تغير الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وزيادة أعباء الحياة ورغبة المرأة في أن تشعر بذاتها و كينونتها، نزلت إلى سوق العمل وبدأت العمل في التربية والتعليم والتمريض، وتنوعت الوظائف التي شغلتها وظلت بعض أنواع الوظائف والأعمال حكرا على الرجل، إما لأن مهامها ومسؤولياتها تتطلب قدرات بدنية لا تتوفر في المرأة أو لأن المجتمع يحد من إشراك المرأة في تلك الأعمال.

أولاً-العوامل الذاتية: وتتعلق بشخصية المرأة وطبيعة تكوينها من النواحي السيكولوجية والجسمية والعقلية، فالمرأة بحكم طبيعتها تحتاج إلى التواصل التنفسي والتشجيع والتعاطف، فإذا فقدت هذه المشاعر أصيبت حالتها النفسية بالجفاف وانعكس ذلك في قدرتها على الإبداع والابتكار، إلى جانب أنها تكون منقسمة على ذاتها بين مشاعرها كأم أو زوجة وبين إثبات ذاتها عن طريق العمل الذي تختاره بإرادتها وتفرض وجودها الاجتماعي من خلاله. (الخشاب، 1981، ص216)

ثانياً- العوامل الدينية: حفظت جميع الأديان السماوية حقوق المرأة وكرامتها فهي الأم، والأخت والزوجة والابنة، ومن أولى مسؤولياتها تربية الأطفال التربية الصالحة التي تؤهلهم أن يكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، إلا أن هذا لا يشفع لها حينما يفسر الدين تفسيراً خاطئاً مبنيّاً في كثير من الأحيان على الدونية والجهل، وفي هذا يقول يوسف القرضاوي: إن الذين يتعللون لينقصوا من وضعية المرأة الاجتماعية أنهم يخطئون مرتين: الأولى حين ينسبون إلى الدين مفاهيم خاطئة فيسيئون، والثانية حين ينتقصون حقوق المرأة فيظلمونها. (اسماعيل الانصاري، 2000، ص125)

ثالثاً- العوامل الأسرية: مثل العائلة الساحة الرئيسية التي تتم فيها تنمية الشخصية البشرية وهي تمثل للإنسان تبعاً حيويًا للراحة والأمان والحب، غير أنها قد تكون في الوقت نفسه مصدراً للاستغلال واللامساواة، وكون العائلة اليوم تطمح إلى العصرية وإلى الحضرية، فإن البنية التقليدية وكأنها في طريق الزوال، إلا فتح النظام الاجتماعي التقليدي المبني على شيوخ ميراث وعلى الاكتفاء الذاتي تحت إدارة الأب الكثير من قوته، إلا أن العائلة ما زالت محكومة بمقاييس المحرمات الجنسية والدينية، فهناك أسر تكون فيها المسيطرة على النساء بيد رجل وتكمن في هذه الإستراتيجية نزعة إقصائية تتمثل في الحيلولة بين المرأة وبين المشاركة في الحياة العامة، من جانب آخر فهي جماعية في طابعها. إذ تتخرط فيها النساء في العمل في المجال العام على النشاط السياسي وسوق العمل.

المطلب الثالث: العوامل التي تعيق المقاولاتية النسوية

فحسب بعض الأبحاث والدراسات (مغتات، 2018، ص ص 8-9) التي أجريت في هذا المجال، قسمت العوائق إلى أربع مجموعات:

الفرع الأول: عوائق عامة

ومنها نذكر مايلي:

أولاً- غياب نموذج مقاول لتقليده: حيث وجدت الدراسات، أنه يوجد رابط قوي بين وجود نموذج مقاول في المحيط و بروز مقاولين جدد، كما وجد أن جنس المقاول له تأثير كبير، وبما أن دخول النساء لمجال المقاوله ليس من فترة طويلة، لذا فنادرا ما نجد نموذج لمقاولات من أجل الإقتداء به. وهذا من شأنه التأثير على رغبات النساء وتوجهاتهم لإختبار الدخول في مجال المقاولاتية.

ثانيا- نقص الخبرة: إن الخبرة الملائمة عنصر ضروري في جميع مراحل المسار المقاولاتي، أي منذ تحديد الهدف إلى غاية التسيير الفعلي للمؤسسة.

ثالثا- غياب الشيكات المفيدة والوضع الاجتماعي: غالبا ما يكون للمرأة شبكة علاقات ضيقة ومحدودة مقارنة مع الرجل، وهذا ما يفسر تعذر انتمائها لبعض الشبكات الاجتماعية.

رابعا- غياب الموارد المالية: فكما نعلم، فأى شخص يريد إنشاء مؤسسة، يجب أن يملك السهولة الكافية لذلك والمرأة لا تتمتع بهذا في غالب الأحيان.

خامسا- ضرورة القيام بعدة نشاطات في آن واحد: ان مشكلة نفس الوقت تشكل علق الغالبية النساء، لا يمكنها التنقل لمكان آخر للتفاوض مع المؤسسات، البنوك والمصادر التمويلية كما لا يمكنها ذلك من المشاركة في دورات تكوينية.

الفرع الثاني: العوائق الخاصة بإنشاء مؤسسة:

وهنا بتعلق الأمر بالتمويل الخارجي ومشكلة التمييز بين الجنسين فعادة النساء يمتلكن أصول مالية أقل مقارنة مع الرجل، مما يلزمهن ضرورة إيجاد وسائل إضافية، حتى وإن تعلق الأمر بمشاريع لا تتطلب حجم استثمار كبير.

أولاً-العوائق الخاصة بتسيير مؤسسية صغيرة: أظهرت الدراسات، فالاختلافات بين الجنسين توجد أيضا على مستوى السلوك واللوائح المالية (الدخل الشخصي وإيرادات المؤسسة)، حيث وجد أن النساء المقاولات يتصرفن بطرق مختلفة، ويحققن منخول أقل بالمقارنة مع الرجل.

ثانيا-العوائق الخاصة بتطوير المؤسسة: إن أهم مشكل يواجه سيدات الأعمال، هو عدم قدرتهن على توليد النمو لمؤسساتهن، خاصة في رقم الأعمال، ويمكن أن يكون نقص التحفيز هو أحد الأسباب، نقص التمويل يقودهن لاستغلال فرص أعمال أقل جاذبية، وهذا يؤثر فيما بعد على النمو المستقبلي للمؤسسة.

خلاصة الفصل:

في الأخير نستطيع القول أن المرأة أثبتت وجودها في الحياة الاقتصادية وأكدت على دورها المهم، والذي لا يمكن تجاهله إذا أردنا الوصول إلى التنمية المستدامة، فالنساء وباعتبارهن يشكلن نصف المجتمع فلا بد لدورهن أن يكون بارزا، خاصة من خلال قيامها بتأسيس مشاريعها الخاصة، حيث استطاعت توفير مناصب شغل دائمة نسبيا من خلال عدم اكتفاءها بتجسيد فكرة المشروع فقط وتحقيق الأرباح بل هدفها هو تحقيق استدامة المشروع و استمراريته، و يجب أن تكون الجهود متكاثفة ومنظمة، ولا يتحقق ذلك إذا عملت كل امرأة مقاوله لحالها بل يجب الانضمام لشبكات الأعمال، التي تعمل كجماعات ضغط على واضعي السياسات من أجل تحسين مناخ الأعمال وتوحيد المطالب التي من شأنها خدمة المرأة المقاوله و مساعدتها على النجاح في السوق والحصول على المعلومات المناسبة للتشاطها.

الفصل الثالث:

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر - ميلة-

المبحث الأول: نظرة حول الوكالة الوطنية لتسيير
القروض المصغر.

المبحث الثاني: تحليل وتقسيم معطيات الدراسة.

تمهيد:

بعد تطرقنا لماهية القرض المصغر وتقديمنا للمفهوم والمميزات والأهداف ومختلف التحديات التي يواجهها هذا الأخير، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك عن طريق إجراء دراسة تطبيقية حول الجهاز المسير لبرنامج القرض المصغر والمتمثل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بميلة التي تسعى إلى تطبيق وتجسيد هذا البرنامج ميدانيا بتمكين الأفراد الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والانطلاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع والخدمات.

وتعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين أهم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية كإستراتيجية هادفة إلى خلق مناصب شغل دائمة أكثر منها مؤقتة للخروج من نفق البطالة لذا ارتأينا في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة حول الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر بالجزائر

المبحث الثاني: تحليل وتقسيم معطيات الدراسة

المبحث الأول: نظرة حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف محاربة الفقر والبطالة ورفع مستوى التشغيل، وسنتطرق في هذا المبحث إلى كل ما يتعلق بالوكالة من مهام وأهداف وصيغ التمويل المعتمدة من طرف هذه الوكالة.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولاً- نشأة الوكالة:

من أجل إعطاء دور أكبر للوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في مجال المساهمة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث أنه وعقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 م حول "تجربة القرض المصغر في الجزائر" والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، وطبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 م المتعلق بجهاز القرض المصغر، ومنه تم إنشائها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004. وأما عن الاتفاقيات فإنه (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022):

- في تاريخ 15 مارس 2005 م تم إبرام اتفاقية بين وزارتي التكوين والتعليم المهنيين ووزارة التشغيل والتضامن الوطني تحت رقم 24 والمتعلقة بترقية القرض المصغر على مستوى مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.

- في تاريخ 28 جويلية 2008 م تم إبرام اتفاقية بين وزارتي التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ممثلة بالمديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ووزارة العدل ممثلة في المدير العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج والتي تهدف إلى مساعدة خريجي المؤسسات العقابية على إعادة إدماجهم اجتماعيا ومتابعتهم ومرافقتهم أثناء انجاز مشاريعهم.

ثانياً- التعريف بالوكالة:

هي وكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لا مركزية تضم 49 تنسيقية ولائية (منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة)، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر، وبالتالي يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرين على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض (إذا كانت سلفة ثلاثية وهي أغلب القروض تكون بالتعاون مع البنك، أما الحالة الخاصة هو قرض بدون فائدة لشراء المادة الأولية فمن الوكالة لوحدها) في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة (تصل إلى غاية 1.000.000 دج) يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل، وتكون مرفقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل

في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022).

ثالثا- أهدافالوكالة:

تتمثل فيمايلي(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022):

- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.
- تنمية روح المقاولاتية، لتحل محل الاتكالية، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- دعم توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية (ANGEM).
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.
- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية.

رابعا- مهام الوكالة:

تتمثل مهام الوكالة الأساسية فيما يلي(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022):

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي تمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الأخص بما يلي:

- نصح ودعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي ورصد القروض؛

- تشكيل عدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز؛ تكوين علاقات دائمة البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطط التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

خامسا- المستفيدون من خدمات الوكالة:

إن جهاز القرض المصغر موجه إلى(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022):

- البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم.
 - المرأة التي ترغب في العمل ببيتها.
 - الأشخاص لاسيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي.
 - حاملي شهادات التكوين المهني الحرفيين.
 - المواطنين القاطنين بالقرى والبادي.
- وبصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة، ذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

سادسا- شروط الاستفادة من خدمات الوكالة:

تتمثل الشروط فيما يلي(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022):

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- ثبات مقر الإقامة.
- التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب 01 % من الكلفة الإجمالية للنشاط.
- دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي
- الالتزام حسب جدول زمني محدد بتسديد القرض للبنك ومبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المطلب الثاني: تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ترود الوكالة بمجلس توجيهي ولجنة المراقبة يديرها مدير عام حيث يقترح المجلس التوجيهي تنظيم الوكالة على الوزير المكلف بالتشغيل الذي يعرضه على رئيس الحكومة.

أولاً- مجلس التوجيه:

يتكون من الأعضاء الآتيين(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022):

- ممثل الوزير المكلف بالتشغيل.
- ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية.
- ممثل الوزير المكلف بالمالية.
- ممثل الوزير المكلف بالأسرة وقضايا المرأة.
- ممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- ممثل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- ممثل وكالة التنمية الاجتماعية.
- ممثل الصندوق الوطني لغير الأجراء.
- ممثل جمعية البنوك والمؤسسات المالية.
- ممثل الغرفة الوطنية للفلاحة.
- ممثل الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات.
- ممثل الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف.
- ممثل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- ثلاثة ممثلين عن الجمعيات الوطنية التي يماثل هدفها هدف الوكالة.

ويتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس التوجيه(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022):

يجتمع مجلس التوجيه مرة كل ثلاثة (03) أشهر على الأقل بناءً على استدعاء من رئيسه ويمكن أن يجتمع زيادة على ذلك في دورة عادية بناءً على استدعاء من رئيسه أو باقتراح من ثلثي (2/3) أعضائه أو بطلب من الوزير المكلف بالتشغيل إذا اقتضت الظروف ذلك.

لا تصح مداورات مجلس التوجيه إلا بحضور ثلثي (2/3) أعضائه على الأقل وإذا لم يكتمل النصاب يصح مجلس التوجيه بعد استدعاء ثان ويتداول حينئذٍ مهما يكن أعضاء الحاضرين، وتتخذ قرارات مجلس التوجيه بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجعاً. يلغي الوزير المكلف بالتشغيل في غضون الثلاثين (30) يوماً التي تلي إرسال محضر مجلس التوجيه القرارات التي تكون:

- إما مخالفة للقانون أو التنظيم.
- وإما من طبيعتها أن تخل بالتوازن المالي للوكالة.

ولا تكون قرارات مجلس التوجيه نافذة إلا بعد موافقة الوزير المكلف بالتشغيل عليها، عندما تتعلق بما يأتي:

- برنامج نشاط الوكالة.

- نفقات سير الوكالة وتجهيزها.

- تنظيم الوكالة ونظامها الداخليان.

- المخطط السنوي لتمويل أنشطة الوكالة.

- القواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة.

- إنشاء فروع محلية للوكالة.

- قبول الهبات والوصايا والإعانات.

- اقتناء البيانات واستئجارها ونقل ملكية الحقوق المنقولة أو العقارية وتبادلها.

- المسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة وتكوينهم.

- الحصائل وحسابات النتائج.

- تعيين محافظ (أو محافظي) حسابات.

كل تدبير أو كل برنامج يرمي إلى إشراك الوكالة في تحضير أو إنشاء أجهزة أو مؤسسات مدعوة إلى دعم عملها في مجال إحداث الأنشطة من طرف المستفيدين من القرض المصغر.

ثانيا - المدير العام:

يعين المدير العام للوكالة بمرسوم بناءً على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل وتنتهي مهامه بالأشكال نفسها، وتصنف وظيفة المدير العام للوكالة استنادا للوظيفة العليا للدولة لمكلف بمهمة لدى رئيس الحكومة، ويخول للمدير العام للوكالة سلطات التسيير للتصرف باسم الوكالة ولحسابها، في كل الأحوال وبهذه الصفة يكلف على الخصوص بما يأتي (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022):

- يتولى تمثيل الوكالة إزاء الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة.

- يسهر على إنجاز الأهداف المسندة للوكالة.

- ينفذ مداورات مجلس التوجيه ويتولى متابعة تنفيذها.

- يعد ميزانية الوكالة وبرنامج نشاطها ويترجها على مجلس التوجيه.

- يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات مرفقا بالحصائل وحسابات النتائج ويرسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه.

- يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرفه على مجلس التوجيه ليوافق عليه ويسهر على احترام تطبيقه؛

- يضمن سير المصالح ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة ويعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

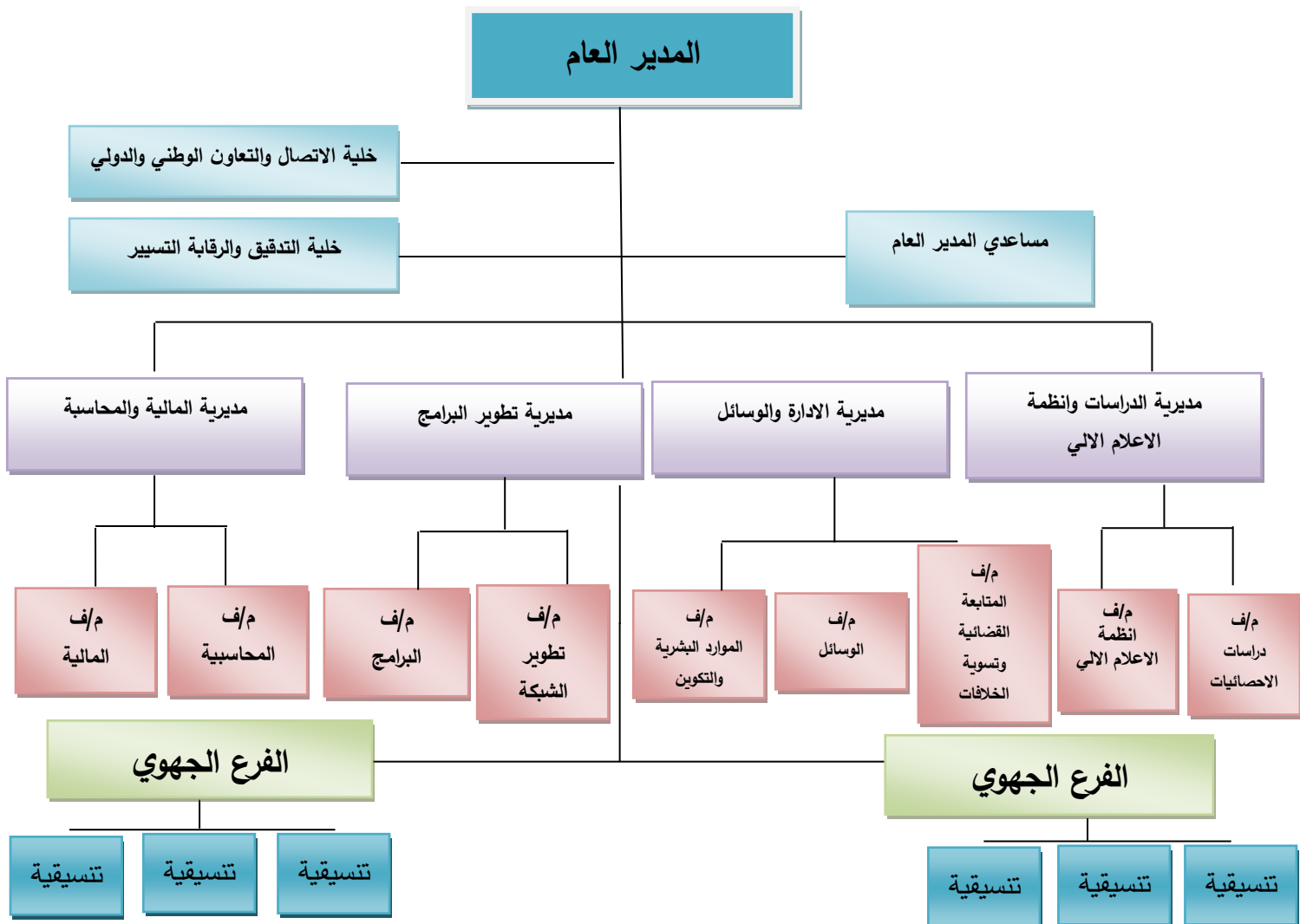
- يبرم كل صفقة وعقد أو اتفاقية أو اتفاق في إطار التنظيم المعمول به.

- يأمر بصرف نفقات الوكالة ويمثل الوكالة أمام العدالة في كل أعمال الحياة المدنية.

ثالثا-لجنة المراقبة:

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاث أعضاء يعينهم مجلس التوجيه وتعين لجنة المراقبة رئيسا من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها، وتكلف لجنة مراقبة بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قراراتها لحساب مجلس التوجيه ، وتجتمع بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاث أشهر وعند الانقضاء بطلب من المدير العام أو عضوين اثنين (2) من أعضائها ، تقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتنفيذ البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة، وتبدي رأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام ، كما تقدم لمجلس التوجيه ملاحظاتها وتوصيات عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها وبرامج نشاطها وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام كما تقوم بمراقبة أو تدقيق الحسابات عن استغلال أموال الوكالة وتشرف عليهما في نهايتهما بمبادرة منها أو بناءً على قرار من مجلس التوجيه، ويترتب على اجتماعات لجنة المراقبة إعداد محاضر ترسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل وتحفظ وفقا للأعراف.

شكل رقم (2): التنظيم المركزي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر



التعليق: يتضح لنا من الشكل أن الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يتكون من عدة أقسام منها الرئيسية والمتمثلة في قسم مساعدي المدير العام وقسم خلية الاتصال والتعاون الوطني والدولي وقسم خلية التدقيق والرقابة والتسيير أما الأقسام الفرعية فهي متمثلة في قسم مديرية الدراسات وأنظمة الإعلام الآلي، مديرية الإدارة والوسائل، مديرية تطوير البرامج، مديرية المالية والمحاسبة وهذه الأقسام الفرعية هي بدورها تنفرع لعدة أقسام.

المطلب الثالث: طرق التمويل المطبقة داخل الوكالة وامتيازاتها

أولاً-أنماط القروض التي تمنحها الوكالة:

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقاً من السلفة الصغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج) إلى قروض معتبرة (التي لا تتجاوز 1.000.000 دج) تستدعي تركيها مالياً مع إحدى البنوك، وتسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجذب اهتمام فئة معينة من المجتمع. والجدول التالي يوضح بشكل مختصر أنماط التمويل:

جدول رقم (02): يوضح أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 250.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية على مستوى ولايات الجنوب).	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 1.000.000 دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	5% من النسبة التجارية مناطق خاصة (الجنوب والهضاب العليا).
	كل الأصناف	1%	70%	29%	20% من النسبة التجارية بقية المناطق.

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2022)، صيغ التمويل، الموقع الإلكتروني للوكالة:

<https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit>، تاريخ الاطلاع:

2022/05/10 على الساعة (17:18).

من هذا الجدول يتضح لنا أنه هناك صيغتين للتمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتتمثل فيما يلي:

1/تمويل شراء المواد الأولية: قرض بقيمة 100.000 دج بدون فوائد والذي تصل قيمته إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب وهو موجه لشراء المواد الأولية يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا. ويمكن توضيح هذه الصيغة في الشكل التالي:

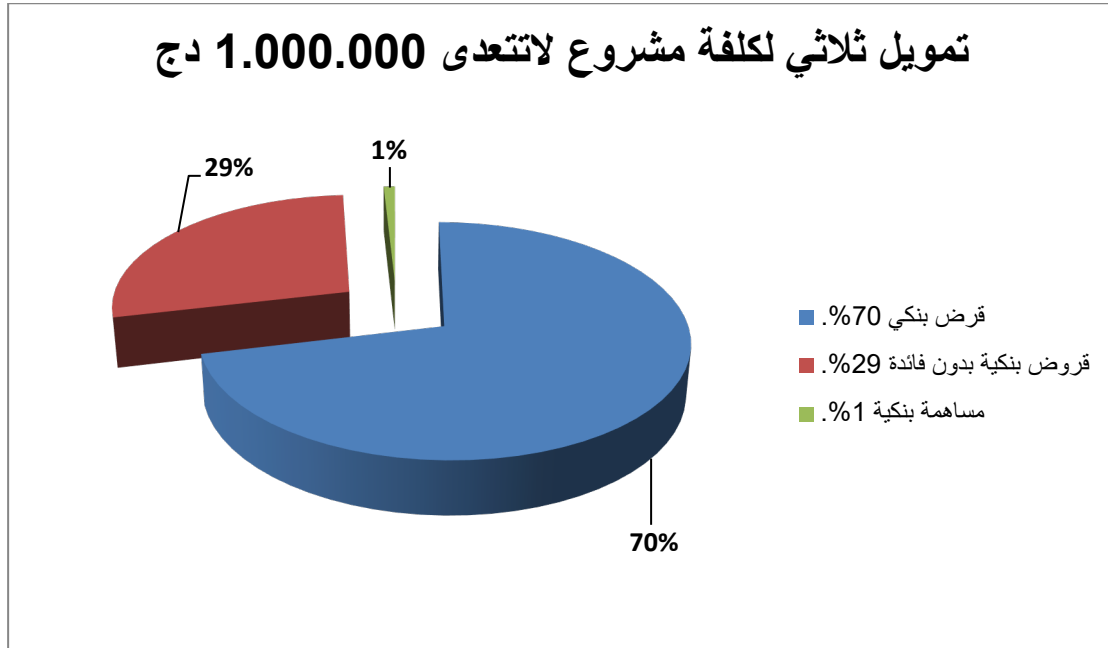
الشكل رقم(03): قرض ممنوح من الوكالة بمفردها



المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2022)، صيغ التمويل، الموقع الإلكتروني للوكالة: <https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/10 على الساعة (17:18).

2/التمويل الثلاثي: قرض بقيمة لا تتعدى 1.000.000 من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لإنشاء مؤسسة ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى 5 سنوات). المساهمة الشخصية 1 %، قرض بدون فوائد 29 %، قرض بنكي 70 % مع نسبة فائدة 5 % بالنسبة للمناطق الخاصة (الجنوب والهضاب العليا) و 20 % بالنسبة لبقية المناطق. وهذه الصيغة يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (04): صيغة التمويل الثلاثي



المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2022)، صيغ التمويل، الموقع الإلكتروني للوكالة: <https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/10 على الساعة (17:18).

ثانيا - المساعدات والامتيازات الممنوحة:

وتتمثل فيما يلي (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022):

- تضمن الوكالة للمقاولين التكوين، الدعم، النصح، المساعدة التقنية والمرافقة أثناء تنفيذ نشاطاتهم.
- يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد (بنسبة 5 % إلى 20 % من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك والمؤسسات المالية) تتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجارية.
- يمكن منح سلفة بدون فوائد بنسبة 29 % من الكلفة الإجمالية للمشروع بعنوان إنشاء النشاطات، لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط والتي لا تتجاوز كلفتها 1.000.000 دج.
- لشراء المواد الأولية تمنح الوكالة سلفة مقدرة بـ 100 % من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق 100.000 دج.

أما الامتيازات الجبائية فتتمثل فيما يلي (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022):

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (03) سنوات.
- تعفي من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة ثلاث (03) سنوات.
- تعفى من رسم نقل الملكية الاقتناعات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية.
- تعفى من جميع حقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون.

- يمكن أن يستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإ إنشاء.

- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات وذلك خلال الثلاث (03) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022):

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70 %.

- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50 %.

- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25 %.

تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة تقدر بـ 5 %.

ثالثا- الأنشطة الممولة من طرف الوكالة

تتمثل الأنشطة التي يمولها الجهاز فيما يلي(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022):

1- الصناعة:

أ. الصناعة الغذائية: صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشكولاتة، المرطبات، البوظة، تحميص ورحى القهوة، تغليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني.

ب. صناعة الألبسة: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسيج الملابس، الحياكة، صنع الأغذية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات).

ج. الصناعة الجلدية: الأحذية التقليدية، الألبسة.

د. الصناعة الخشبية: الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.

2- الفلاحة:

أ. تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.

ب. فلاحية الأرض: إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتل الزهور ونباتات الزينة.

3- الصناعة التقليدية: النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير والقטיפ والزعاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

4- الخدمات :الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات، الصحة عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

5- المباني والأشغال العمومية: أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني، الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء.

رابعاً - موارد ونفقات الوكالة:

تتمثل الموارد والنفقات الخاصة بالوكالة فيما يلي (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022):

1- موارد الوكالة: تتكون موارد الوكالة مما يأتي:

- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر المذكورة في المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 13/04 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 يناير سنة 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر.

- حصائل الودائع المالية المحتملة.

- الهبات والوصايا والإعانات.

- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية بعد ترخيص من السلطات المعنية.

- كل الحصائل المختلفة المرتبطة بأنشطتها.

2- نفقات الوكالة: تتكون نفقات الوكالة مما يأتي:

- نفقات التثبيت.

- نفقات التسيير والصيانة.

- النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها وإنجاز مهامها.

تحدد نفقات التسيير بـ 8 % من المبلغ الإجمالي للبرامج، كحد أقصى، بعد انتهاء مرحلة إنجاز الوكالة، والتي لا يمكن أن تتعدى السنة الواحدة.

خامساً - ضمان القروض الممنوحة من الوكالة:

من أجل تمكين البنوك والمؤسسات المالية من تحصيل الديون المستحقة في حالة عجز المقاولين من تسديد القروض الممنوحة في إطار برنامج القرض المصغر قامت السلطات العمومية بإنشاء جهاز ضمان يسمى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة كما تم استحداث صندوق لدعم القرض المصغر يسمى بالصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

1- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة: يتولى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، الذي يتواجد مقره بجوار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ضمان القروض البنكية وقد تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 - 16 المؤرخ في 22/01/2004 المتضمن استحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي. وتكمن مهمة الصندوق في ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الحاصلين على تبليغ الإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. يغطي الصندوق بناءً على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد التي حل أجل تسديدها عند التصريح بالبنك وفي حدود 85 % خمسة وثمانون بالمائة. وينخرط في صندوق الضمان المقاولين في إطار جهاز القرض المصغر الحاصلين على قرار التمويل البنكي إضافة إلى البنوك والمؤسسات المالية شركاء جهاز

القرض المصغر، حيث على المنخرطين دفع منحة كفاؤدة صندوق الضمان تدعى " منحة الانخراط " يقوم المقاولين بدفع نسبة 0,5 % دفعة واحدة في حين أن البنوك والمؤسسات المالية تدفع نسبة 0,5 % سنويا. ينخرط المقاول في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بعد تبليغ الموافقة البنكية فانخراطه يسبق تمويل مشروعه، وتحسب منحة الانخراط على أساس مبلغ القرض البنكي ومدته، ويقوم المقاول بدفع منحة الانخراط في الحساب المركزي لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

2- الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر: تم استحداث الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر في إطار الحسابات الخاصة للخرينة ضمن حسابات التخصيص الخاص طبقا للمادة 24 من الأمر 05/05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 م وذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 05/414 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 وتم تقييد حساب التخصيص الخاص لهذا الصندوق تحت الرقم 117-302 عنوانه " الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر " كما جاء هذا المرسوم يحدد كفيات تسيير هذا الحساب أو الصندوق، وتتمثل الموارد المالية ونفقات الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر في (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022):

أ-الإيرادات: تم تقييد في باب الإيرادات العناصر التالية:

- تخصيصات ميزانية الدولة.

- حاصل الرسوم النوعية المؤسسة عن طريق القوانين المالية.

- حاصل تسديدات القروض بدون فوائد الممنوحة للأفراد المؤهلين للقرض المصغر .

ب-النفقات: أما النفقات فتتمثل فيما يلي (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022):

- منح قروض بدون فوائد لصالح المواطنين المؤهلين للقروض المصغرة بعنوان إحداث نشاطات باقتناء المعدات الصغيرة والمواد الأولية لانطلاق المشاريع التي لا تفوق كلفتها مليون (1.000.000 دج) والمخصصة لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة لاستيفاء شروط الاستفادة من القرض البنكي.

-منح القروض بدون فوائد بعنوان شراء المواد الأولية التي لا تتجاوز كلفتها مائة ألف (100.000 دج) وقد تصل هذه الكلفة إلى مائتين وخمسين ألف (250.000 دج) على مستوى ولايات أدرار، بشار، تندوف، بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية، الأغواط، إيليزي وتمنراست.

- تخفيض نسب فوائد القروض البنكية التي يتحصل عليها المواطنون المؤهلون لجهاز القرض المصغر .

-مصاريف التسيير المرتبطة بتنفيذ البرامج والأعمال المذكورة أعلاه لاسيما تلك المتصلة بسير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

المبحث الثاني: تحليل وتقسيم معطيات الدراسة

سيتم التطرق إلى ثلاث مطالب نتناول في المطلب الأول الإطار العام لمنهجية الدراسة، أما المطلب الثاني تحليل حصيلة تمويل المشاريع من طرف الفرع الجهوي ميلة بمختلف الصيغ، أما المطلب الثالث تحليل تطور حصيلة الأنشطة المتعلقة بالمرافقة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض.

المطلب الأول: الإطار العام لمنهجية الدراسة التطبيقية

بهدف جمع معلومات أكثر مصداقية والخروج بنتائج واقعية وصحيحة حول الموضوع المدروس، تم ربط الجانب النظري بأخر علمي من خلال الدراسة الميدانية وفي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة باعتباره المكان الأقرب لنا والذي يسهل علينا الدراسة التطبيقية.

أولاً-مجال وحدود الدراسة:

تتمثل الحدود الزمنية والمكانية والبشرية لهذه الدراسة في:

1-الحدود الزمنية: طبقت هذه الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2021-2022 , وتتمثل هذه الدراسة إحصائيات من سنة 2015 إلى غاية سنة 2020.

2-الحدود المكانية: يركز المجال المكاني لهذه الدراسة على الوكالة الوطنية لتسيير القروض ولاية ميلة.

ثانياً-تقنيات جمع وتحليل معطيات الدراسة:

تماشياً مع المنهج المستخدم في الدراسة التطبيقية ارتأينا إلى استخدام أداة التحليل الوصفي والتي تعتبر من الأدوات المنهجية في تفسير معطيات الدراسة المقدمة من الوكالة.

المطلب الثاني: تحليل حصيلة تمويل المشاريع من طرف الفرع الجهوي ميلة بمختلف الصيغ

أولاً- توزيع القروض حسب قطاع النشاط (سلفة بدون فائدة)

يمكن توضيحها بالنسبة لقروض شراء المواد الأولية وقروض تمويل إنشاء المشاريع الصغيرة.

1- توزيع القروض الممولة حسب النشاط والموجه لشراء المواد الأولية خلال الفترة (2018-2015): والتي

يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): توزيع القروض الممولة حسب النشاط والموجه لشراء المواد الأولية خلال الفترة

(2015-2020)

الفصل الثالث..... دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ميلة-

سنة 2020		سنة 2019		سنة 2018		سنة 2017		سنة 2016		سنة 2015		
المبلغ	عدد النساء	المبلغ	عدد النساء	المبلغ	عدد النساء	المبلغ	عدد النساء	المبلغ	عدد النساء	المبلغ	عدد النساء	
00	00	00	00	600000	02	2123447	01	779809	05	123992	07	الزراعة
845064.42	03	286831.5	01	1439357	24	19111390	25	900000	15	3606758	51	الصناعات الصغيرة
00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	الأنشطة العمومية
1114371.88	05	284122.81	01	27999749	02	479166	05	645772	05	720000	13	الخدمات
3108696.98	11	3096723.09	11	240000	06	00	00	80000	02	80000	02	الحرف
00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	التجارة
00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	الصيد البحري
5068133.28	19	3667677.41	13	30279106	34	21714003	28	2405581	27	4530750	73	مجموع المستفيدين
17965994.70	67	17973425.69	65	49871468.71	56	43428006	56	3831110.481	43	6951287.671	112	المجموع العام للمستفيدين (F+M)
28.35%		20%		60.71%		50%		62.79%		65.17%		النسبة %

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة ANGEM

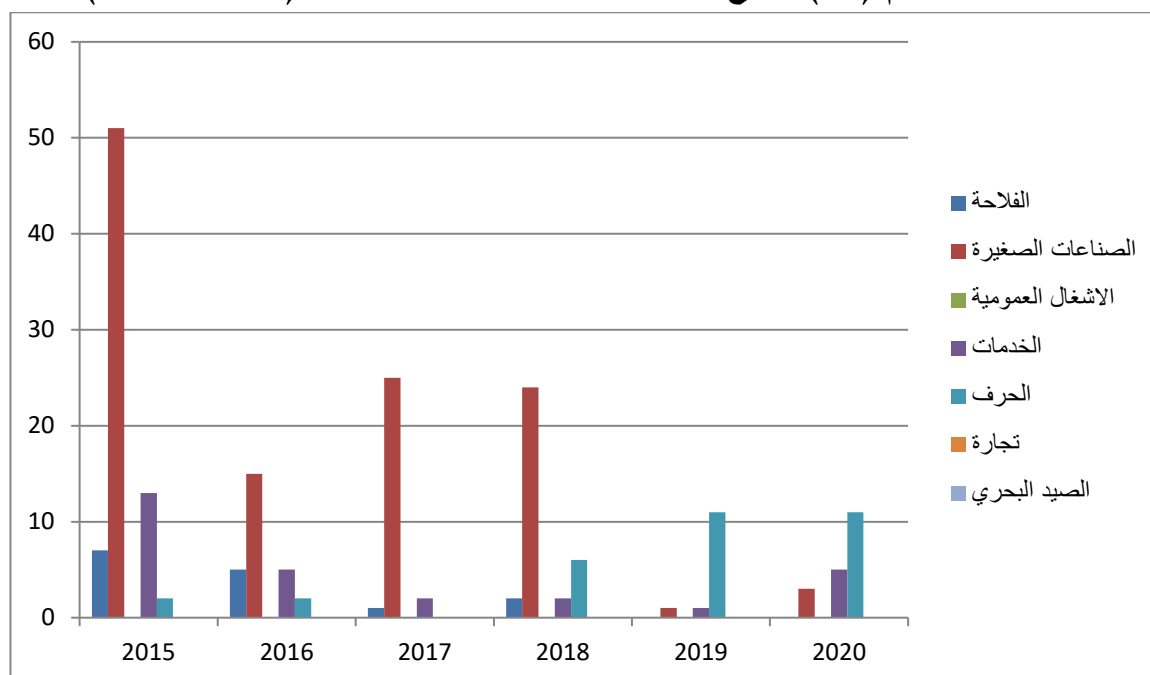
التعليق: الجدول أعلاه يمثل توزيع القروض الممولة حسب النشاط والموجهة لشراء المواد الأولية خلال الفترة (2015-2020) حيث وحسب معطيات الجدول الذي تناول لافيه عدة نشاطات فلاحية، الصناعات الصغيرة، الأشغال العمومية، الخدمات، الحرف، التجارة، الصيد البحري، نلاحظ أن أعلى نسبة كانت في سنة 2015 بنسبة 65.17% وذلك يرجع إلى أن عدد المستفيدين رجال ونساء يصل إلى 112 ثم تليها نسبة 62.79% في سنة 2016 عددهم 43، لتقل أكثر سنة 2017 بنسبة 50%، وترتفع من جديد سنة 2018 بنسبة 60.71%، وأقل نسبة كانت في 2019 بنسبة 20% وترتفع بشكل طفيف سنة 2020 بنسبة 28.35%

الجدول رقم (04): يوضح إحصائيات لعدد المشاريع الممولة حسب القطاعات خلال الفترة (2015-2020)

المجموع	الصيد البحري	تجارة	الحرف	الخدمات	الاشغال العمومية	الصناعات الصغيرة	الفلاحة	
73	00	00	02	13	00	51	07	2015
27	00	00	02	05	00	15	05	2016
28	00	00	00	02	00	25	01	2017
34	00	00	06	02	00	24	02	2018
13	00	00	11	01	00	01	00	2019
19	00	00	11	05	00	03	00	2020
194	00	00	32	28	00	119	15	المجموع
	00%	00%	16.49%	14.43%	00%	61.34%	7.73%	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة ANGEM

الشكل رقم (05): توزيع القروض حسب النشاط خلال الفترة (2015-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول

التعليق: يبين الجدول رقم (04) إحصائيات لعدد المشاريع الممولة حسب القطاعات حيث أن قطاع الصناعات الصغيرة نال الحصة الأكبر بنسبة (61.34 %)، ثم يليه قطاع الحرف بنسبة (16.49 %)، ثم يليه كل من قطاع الخدمات وقطاع الفلاحة بنسبة 14.43 % و 7.73 % على الترتيب، في حين أن كل من قطاع التجارة والصيد البحري لم يسجلا أي طلب بنسبة 00 %.

ثانيا - حسب الشريحة العمرية: يمكن توضيح الجدول التالي :

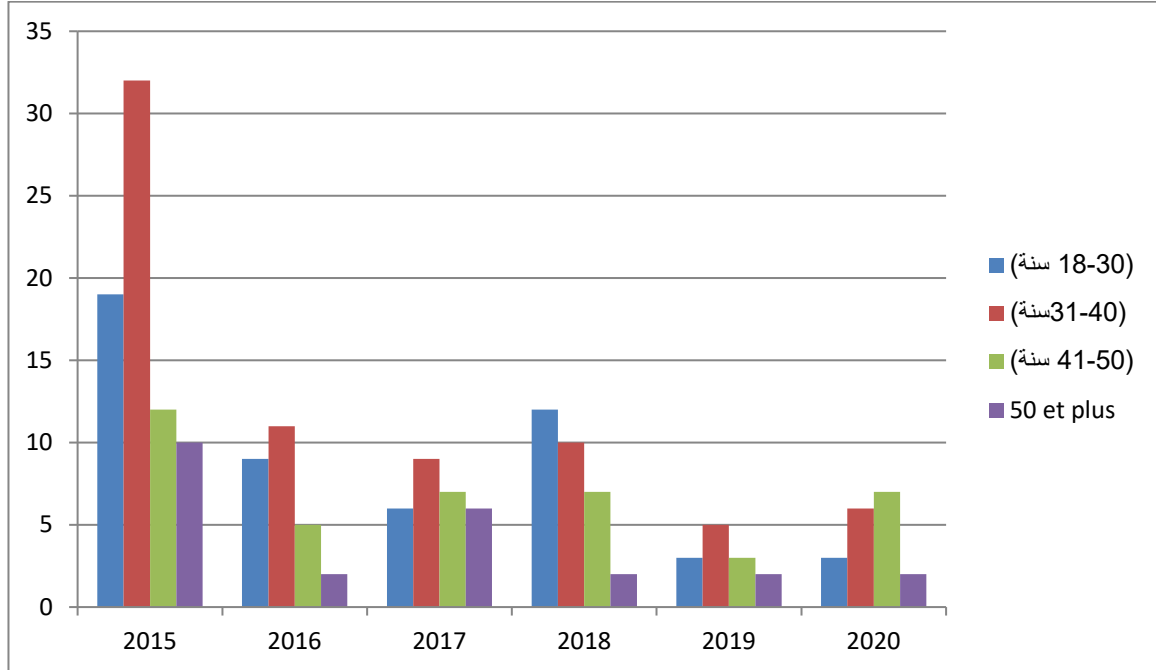
الجدول رقم (05): توزيع القروض حسب الشريحة العمرية خلال الفترة (2015-2020)

المجموع	51 وأكثر	(41-50 سنة)	(31-40 سنة)	(18-30 سنة)	
73	10	12	32	19	2015
27	02	05	11	09	2016
28	06	07	09	06	2017
34	05	07	10	12	2018
13	02	03	05	03	2019
19	02	07	06	03	2020
194	27	41	73	52	المجموع

النسبة	%26.80	%37.62	%21.13	%13.91
--------	--------	--------	--------	--------

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة ANGEM

الشكل رقم (06): توزيع القروض حسب الشريحة العمرية (2015-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (5)

التعليق: من خلال الجدول (05) و الشكل (06) نلاحظ أن توزيع القروض حسب الشريحة العمرية كانت النسبة الأكبر من السلف الممنوحة بدون فوائد من طرف الوكالة من نصيب النساء المقاولات التي تتراوح أعمارهن ما بين (31-40 سنة) حيث قدرت ب 37.62% من العدد الإجمالي للقروض الممنوحة، وهو ما يتماشى مع خصوصيات القرض المصغر الموجهة خصوصا إلى فئة الشباب البطال، أما أقل نسبة سجلت فكانت لدى الفئة العمرية التي بلغت 51 سنة فما فوق

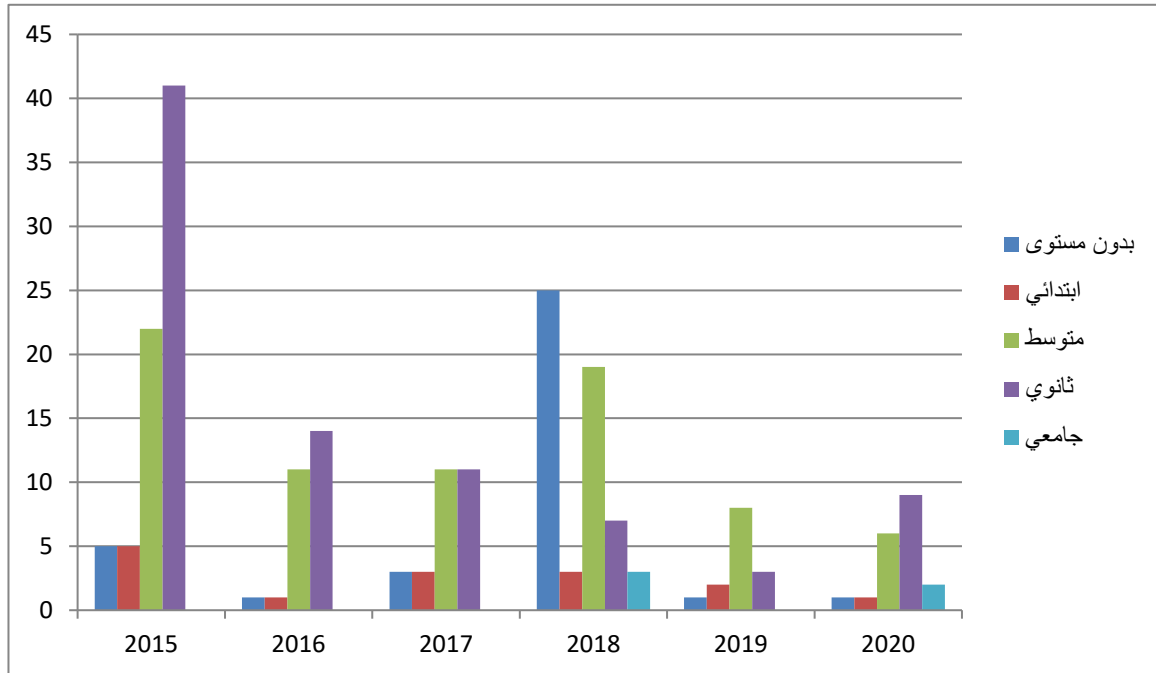
ثالثاً - المستوى التعليمي للمرأة المقاوله خلال الفترة (2015-2020)

الجدول رقم (06): يمثل المستوى التعليمي للمرأة المقاوله خلال فترة (2015-2020)

بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
05	05	22	41	00	73
01	01	11	14	00	27
03	03	11	11	00	28
02	03	19	07	03	34
01	02	08	03	00	14
01	01	06	09	02	19
13	15	77	85	05	194
%6.70	%7.73	%39.69	%43.81	%2.57	النسبة

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة ANGEM

الشكل رقم (07): توزيع القروض حسب المستوى التعليمي (2015-2020)



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول (06)

التعليق: اعتمادا على المعطيات الإحصائية المستمدة من طرف الوكالة نلاحظ من خلال الجدول (06) و الشكل (07) أن النسبة الأكبر من السلف الممنوحة بدون فوائد من طرف الوكالة كانت من نصيب النساء المقاولات ذات المستوى الثانوي حيث قدرت ب 43.81% من العدد الإجمالي ، هذا لأنها أكثر فئة لا بد من مزاوله النشاط لتكوين نفسها، في حين سجلت اقل نسبة سجلت في المستوى الجامعي.

المطلب الثالث: تحليل تطور حصيلة الأنشطة المتعلقة بالمرافقة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة-:

يعد توضيح الخدمات المقدمة من طرف الفرع الجهوي للوكالة المصنفة إلى خدمات مالية وغير مالية وبعد توضيح تطور حصيلة الخدمات المالية سيتم توضيح تطور الخدمات الغير مالية من خلال بعض البرامج التي تدخل ضمن هذا الإطار.

اولا- تحليل عدد النساء المقاولات من برنامج التكوين في التريبة المالية (GTPO)

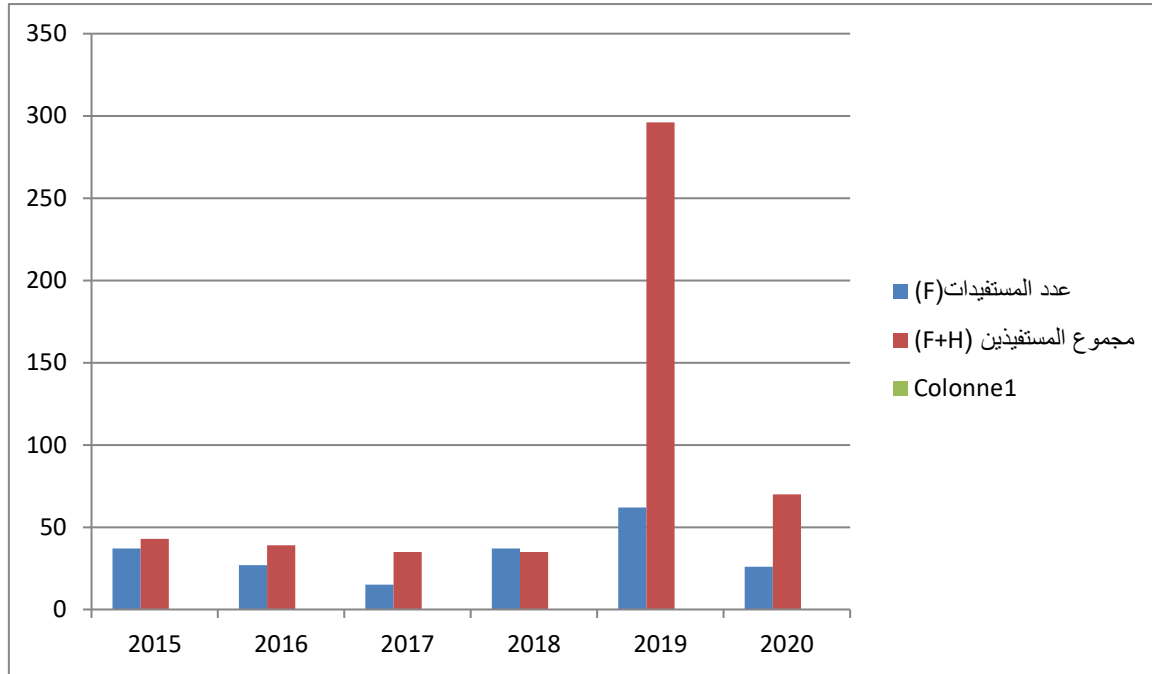
وهي متعلقة بالأشخاص الذي يريدون شراء مواد أولية حيث يتراوح مبلغ القروض من 10 إلى 100 مليون سنتيم، وتكون مدة التكوين خلال يومين (2 يوم). ويمكن إظهار ذلك في جدول الموالي:

الجدول رقم(07): عدد النساء المقاولات المستفيدات من برنامج التكوين في التريبة المالية خلال الفترة (2015-2020)

النسبة	المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات البيان
%38.06	204	26	62	37	15	27	37	عدد المستفيدات (F)
	536	70	296	53	35	39	43	المجموع العام للمستفيدين (F+H)
		37.14%	20.94%	69.81%	42.85%	69.23%	%86.05	النسبة (F)

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة ANGEM

الشكل رقم (08): تطور عدد النساء المقاولات المستفيدات من برنامج التكوين في التربية المالية خلال الفترة (2015-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول (07)

من الشكل (08) والجدول (07) تبين لنا أن مجموع النساء المقاولات من التكوين في التربية المالية على مستوى الوكالة للفرع الجهوي بميله خلال الفترة 2015-2020 قد بلغ 204 من المجموع العام للمستفيدين (رجال+نساء) المقدّر بـ 536 مستفيد أي بنسبة 38.06%، حيث أن النسبة الأعلى طيلة السنوات كانت سنة 2015 وقد تم فيها تكوين 37 امرأة مقاولات من أصل 43 مستفيد أي بنسبة 86.04%، ويتضح أن المرأة المقاولات هي المستفيد الأكبر من هذا البرنامج.

ثانيا- تحليل تطور عدد النساء المقاولات المستفيدات من برنامج إنشاء المؤسسات الصغيرة خلال الفترة (2015-2020)

يهدف هذا البرنامج إلى تزويد المستفيدين من التمويل بمختلف المعارف المتعلقة بإنشاء وتسيير المؤسسات وتبادل الخبرات بين المكونين، حيث يستفيد المتربص هنا دورة تكوينية لمدة ثلاث

(3) أيام، ويتراوح مبلغ القرض من 10 الى 100 مليون سنتيم، ويتضمن عددا كبيرا من المحاور نذكر منها: التسويق، تسيير المخازن، حسابات التكاليف، المحاسبة الخ

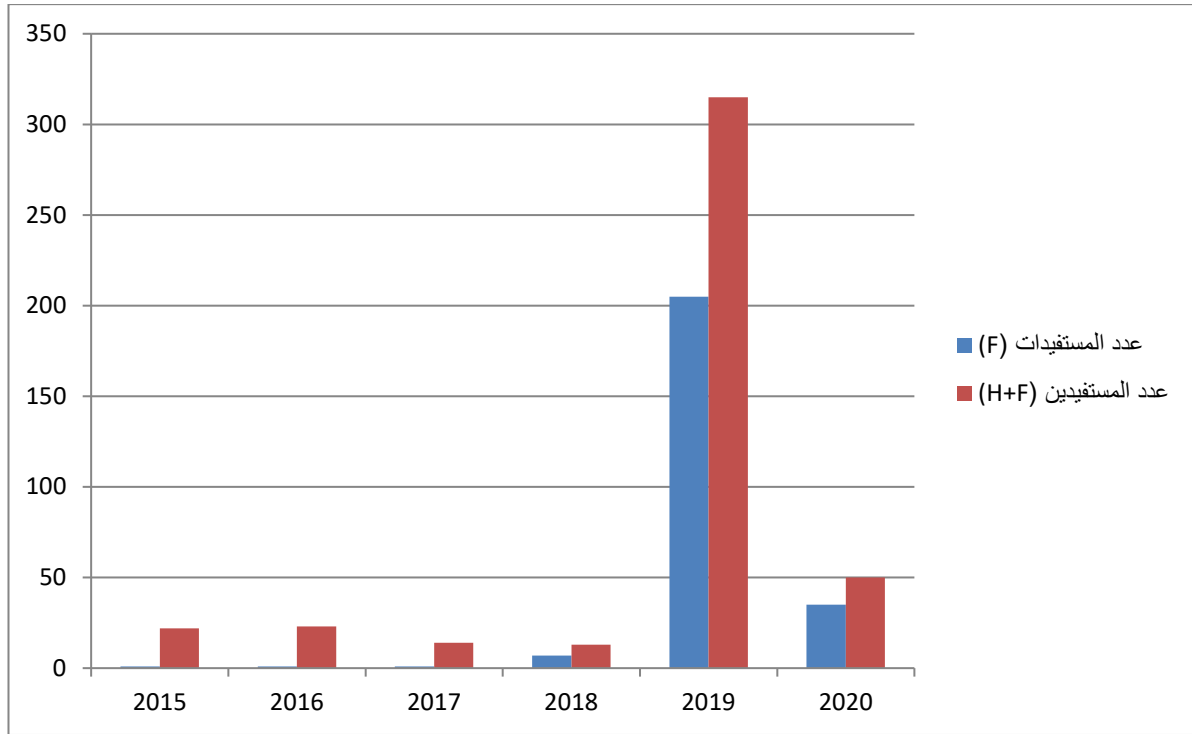
ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تحليل تطور عدد النساء المقاولات المستفيدات من برنامج انشاء المؤسسات الصغيرة خلال الفترة (2015-2020)

النسبة	المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات البيان
57.21	250	35	205	07	01	01	01	عدد المستفيدات (F)
	437	50	315	13	14	23	22	المجموع العام (F+H)
		70	65.08	53.84	7.14	4.54	4.54	النسبة %

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة ANGEM

الشكل رقم (09): تحليل تطور عدد النساء المقاولات المستفيدات من برنامج انشاء المؤسسات الصغيرة خلال الفترة (2015-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (08).

نلاحظ من خلال الجدول إن عدد النساء المقاولات المستفيدات من برنامج إنشاء المؤسسات خلال تلك الفترة بلغ عدد النساء 250 من المجموع العام للمستفيدات (نساء ورجال) والمقدر بـ 437 مستفيد أي بنسبة 57.21% حيث سجلت الوكالة خلال السنوات (2015-2017) استفادة امرأة مقاوله واحدة من هذا البرنامج، في حين انه في سنة 2018 كان هناك 7 مستفيدات أي بنسبة 53.84%، أما في سنة 2019 ارتفع عدد المستفيدات إلى 205 أي بنسبة 65.08% وفي سنة 2020 كان عدد المستفيدات 35 من هذا البرنامج أي بنسبة 70% من مجموع المستفيدين.

المطلب الرابع -مناقشة الفرضيات:

أولاً: مناقشة الفرضية الأولى: والقائلة بأن خصائص القرض المصغر فعلا تلبي المتطلبات المالية لمشروع المرأة المقولة.

وبالرجوع إلى الجدول رقم(04)، والشكل رقم (05) يتضح أنهنسبته%61.3+14.4%+16.4أي92% من النساء المقاولات يركزن أنشطتهن على مجالات الصناعات الصغيرة، الخدمات والحرف وهذه النشاطات الثلاثة معلوم أنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير (تمويل أقل من 100 مليون سنتيم يعتبر كافي).

وعليه فخصائص التمويل المصغر الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يتلاءم مع المتطلبات المالية لمشروع المرأة المقولة وعليه الفرضية الأولى مقبولة.

ثانياً: مناقشة الفرضية الثانية: القائلة بأنه من بين العوامل التي ساعدت على انتشار ظاهرة المقاولات النسوية في الجزائر نقص فرص الشغل وتوفير التكوين المهني المتخصص.

وبالرجوع إلى الجدول رقم(06) والشكل رقم (07) نجد أن أكثر من 83% من النساء المقاولات هن من ذوي المستويات المتوسط والثانوي وعادتا صاحبات هذا المستوى يتوجهن إلى التكوين المهني المتخصص في الحرف أو بعض الصناعات الصغيرة وبالتالي يجدن قبولا من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لأجل الحصول على التمويل وهذا يعتبر مبرر كافي لتفسير انتشار المقاولاتية في الجزائر وعليه يمكن قبول الفرضية الثانية.

ثالثاً: مناقشة الفرضية الثالثة: والقائلة بأنه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ميلة قد ساهمت في دعم المرأة المقاولاتية بنسبة معتبرة مقارنة بالرجال خلال الفترة 2015_2020م.

بالرجوع إلى الجدول رقم (03) الذي بين توزيع القروض الممولة حسب النشاط خلال فترة 2015_2020.

نلاحظ حيابة النساء المقاولات على ما نسبته 60% من هذا المبلغ خلال 2015-2018 وهي النسبة العالية مقارنة مع الرجال وعليه يمكن القول انه فعلا قد ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ميلة في دعم المرأة المقاولاتية مقارنة بالرجل هذا من خلال الدراسة وعليه فالفرضية الثالثة مقبولة خلال هذه الفترة.

أما إذا رجعنا إلى الفترة 2019-2020 فنجد أن النساء المقاولات تحصلنا فقط على ما نسبته 24% فقط من نسبة التمويل الكلية مقارنة بالرجال و عليه لا تعتبر الفرضية صحيحة خلال هذه الفترة.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل من خلال دراستنا الميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولاية ميلة ، في بداية هذا الفصل قمنا بتقديم وكالة ميلة من حيث النشأة , تعريف ، مهام و أهداف .., تنظيم ، طرق التمويل المطبقة داخل الوكالة و امتيازاتها .

اما فيما يخص المبحث الثاني قمنا بتحليل و تقسيم معطيات الدراسة و ذلك بالقيام بتحليل حصيلة تمويل المشاريع بمختلف الصيغ و تحليل تطور حصيلة الأنشطة المتعلقة بالمرافقة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ميلة خلال الفترة 2015-2020

في الأخير توصلنا ان القرض المصغر قرض بدون فائدة يقوم بتمويل القطاع المقاوлатي بصفة عامة حيث تلجأ اليه المرأة لسهولة الحصول على التمويل، ومن هنا نستنتج أنه هناك دعم كبير تقدمه الوكالة في تطوير المشاريع الصغيرة.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر موضوع المرأة المقاوله من المواضيع التي نالت اهتمام عدة دول في العالم لما لها من أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة ، والجزائر كغيرها من الدول تشجع المقاوله النسوية باعتبارها أداة للنمو الاقتصادي وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز دور المرأة في التنمية المستدامة، وذلك من أجل زيادة القدرة الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية واستحداث مناصب شغل للقضاء على البطالة، ويظهر تشجيع الدولة للمرأة من خلال تأسيس هيئات وجمعيات لتمويل المقاوله النسوية، وتعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة من بين الهيئات التي أنشأتها الدولة لتمويل المشاريع النسوية.

ولقد حاولنا من خلال هذا البحث معالجة اشكالية الدراسة المتمثلة في دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عامة وولاية ميلة خاصة وعرض النتائج النهائية للدراسة والتوصيات المقدمة والأفاق والمتمثلة فيما يلي:

النتائج:

1. القرض المصغر موجه الى فئة المواطنين دون دخل او ذو دخل ضعيف، وكذلك للنساء الماكثات بالبيت.
2. القرض المصغر يساهم بشكل كبير للحد من البطالة خاصة فئة النساء اللواتي يتقن الحرف والصناعات التقليدية.
3. تنشط المرأة المقاوله في القطاع الحرفي والخدماتي وقطاع الصناعات الصغيرة.
4. نسبة مشاركة المرأة في القطاعات (الأشغال العمومية، التجارة، الصيد البحري) منخفضة.
5. نسبة تمويل قطاع التجارة يبقى ضئيل.
6. تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض بشكل مقبول في توسيع نشاط المقاولاتية النسوية في ولاية ميلة.
7. اتضح من خلال الإحصائيات ان الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم بدعم النساء الماكثات في البيت (فئة المتوسط والثانوي) مقارنة بالجامعيات.
8. تقدم الوكالة جملة من الخدمات للمستفيدات من القروض كالدورات التدريبية المجانية لتدعيم القدرات حول تقنيات الإنشاء والتسيير المالي للمشاريع فقد استفادت 250 امرأة مقاوله من التكوين في برنامج إنشاء المؤسسات الصغيرة بنسبة 57.21%.

نتائج الفرضيات:

1. اختلفت التعاريف المتعلقة بالقرض المصغر سواء على الصعيد المحلي او الصعيد الدولي، وبالرغم من هذا الاختلاف الا ان انها تتفق في مجملها على فعالية هذا الأخير في النهوض باقتصاديات الدول.
2. تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ولاية ميلة في تمويل المرأة المقاولاتية.
3. أدى الانتشار الواسع للمقاولاتية النسوية في الجزائر من منح مكانة هامة للمرأة في المجتمع الاقتصادي.
4. استحوذ قطاع الصناعات الصغيرة على جل المشاريع الممولة للنساء.
5. تمويل المشروع من طرف الوكالة يعتبر ممر رئيسي لانتشار ودعم المقاولاتية في الجزائر.

التوصيات:

1. تشجيع العنصر النسوي على الاستثمار، وذلك من خلال تقديم امتيازات إضافية ووضع مختصين لمراقبة المشاريع النسوية.
2. التوسع في تقديم الدعم المالي الذي يتناسب مع حاجة المرأة المتطورة في انشاء وتطوير مؤسساتها الخاصة.
3. توفير مجالات التكوين للمقاولات الراغبات في انشاء مشاريع خاصة في القطاعات التي لا تزال حkra على الرجل نتيجة غياب الخبرة النسوية لها.
4. توسيع نطاق منح القروض المصغرة على حساب المستوى التعليمي ومنه شمل جميع المستويات.
5. التأثير على افكار الطلبة بعدم اعتبار الوظيفة المخرج والحل الوحيد للنجاح اجتماعيا، واقناعهم بان الاعتماد على القرض المصغر في مشاريع معينة هو حل ايضا ولا يمكن تجاهله.

أفاق الدراسة:

1. مساهمة المرأة المقاول في التخفيف من البطالة في الجزائر.

2. دور هيئات الدعم في تشجيع المرأة المقاتلة بولاية ميله.
3. آليات تمويل ومرافقة المرأة المقاتلة في الجزائر.
4. مساهمة المرأة المقاتلة في إنجاز التنمية الاقتصادية في الجزائر.

قائمة العراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي (2006)، التسيير المالي - الإدارة المالية -، دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر عمان الأردن.
2. جمال الدين محمد المرسي (2002)، مصطفى محمود أبو بكر، طارق رشدي، التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية: منهج تطبيقي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
3. سعد عبد الرسول محمد (1998)، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر و التوزيع، مصر.
4. عبد الحميد إسماعيل الانصاري (2000)، قضايا المرأة من تعاليم الإسلام وتقاليد المجتمع، ط1، دار النشر العربي، القاهرة، 2000.
5. مصطفى الخشاب (1981)، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الرسائل والأطروحات:

6. أمين قسول (2016)، متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك السالمية -دراسة تجارب دولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
7. إيهاب طلعت الشايب (2012)، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)، رسالة ماجستير مهني في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر.
8. سلطاني محمد رشدي (2006)، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
9. سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جانفي 2008.
10. شرقة خديجة، تلال نور الهدى (2016-2017)، قياس أثر التعليم المقاولاتي على روح المقاوله - دراسة ميدانية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة د. مولاي الطاهر سعيدة.

11. شلوق فريدة (2009)، المرأة المقاول في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الاخوة منثوري قسنطينة، الجزائر.

المقالات:

12. أولاد حيمودة عبد اللطيف، طويطي مصطفى (2019)، آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قراءة لتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر)، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01.

13. حمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي (2018)، التعاونيات وسيلة مثلى لاستغلال التمويل الأصغر في التنمية ومكافحة الفقر، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2464.

14. عالية عبد الحميد عارف (2009)، إدارة القروض متناهية الصغر (الآليات والأهداف والتحديات)، المجلة العربية للإدارة، العدد 1.

15. مطاي عبد القادر وآخرون (2018)، التمويل الأصغر في الجزائر... الواقع والمأمول (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03.

16. مصطفى طويطي، ليديّة وزاني (2017)، تجربة التمويل الأصغر في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07.

17. مغتات صابرينة (جوان 2018)، واقع المقاولات النسوية في الجزائر في ظل تجارب دولية، مجلة العلوم الاقتصادية للمركز الجامعي غليزان، المجلد 14، العدد 16.

الملتقيات والندوات

18. العربي تيقاوي (6-8 أبريل 2010)، دور حاضرات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: المقاولاتية، التكوين وفرص العمل، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر.

19. بوشنافة أحمد وآخرون، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي: 17-18 أبريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

20. عبد الحكيم عمران، عزي محمد العربي (2011)، واقع التمويل الأصغر في الجزائر وأساليب تطويره، الملتقى الوطني حول برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، الفترة 15-16 نوفمبر.

21. سليمان ناصر، عواطف حسن (2013)، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة (دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Angem))، بحث مقدم إلى ملتقى صفاقس الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، تونس، 27-29 جوان.
22. مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة (2019)، دور التمويل الأصغر وحاضنات الاعمال في تنمية المشاريع الصغيرة المتوسطة في العراق، مؤتمر جامعة البصرة، الاقتصاد العراقي في ظل أجندة التنمية المستدامة (2030)، العراق.
23. مفيد عبد اللاوي، ناجية صالح (2013)، استراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، تونس.
24. عبد الوهاب لطفي (2013)، إساسيات التمويل الأصغر، الملتقى الدولي برنامج دعم المجتمع المدني المصري، مصر.
25. مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة (2019)، دور التمويل الأصغر وحاضنات الاعمال في تنمية المشاريع الصغيرة المتوسطة في العراق، مؤتمر جامعة البصرة، الاقتصاد العراقي في ظل أجندة التنمية المستدامة (2030)، العراق.
26. ناصر مغني (2011)، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الوطني حول برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، الفترة 15-16 نوفمبر.
- المدونات والمنشورات:**
27. بيبتر ماكوناغي (2013)، دعم التمويل الأصغر في العالم العربي، مدونات البنك الدولي، منشورات أصوات عربية، 2013/08/29.
28. بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم، فارس ارباب إسماعيل (2006)، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، يونيكونز للاستشارات المحدودة، منشورات بنك السودان المركزي، الخرطوم.
29. ماركو إريا، ترجمة فادي قطان (2006)، التمويل متناهي الصغر، نصوص وحالات دراسية، كلية الإدارة، مشروع تمبوس ميذا، جامعة تورينو، إيطاليا.
- المراسيم والقوانين:**
30. المرسوم الرئيسي رقم 04-13 (2004)، المتعلق بجهاز القرض المصغر المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06.

مواقع الأنترنت:

31. <https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/boost-microfinance-arab-world>, تاريخ الاطلاع: 2022/04/24 على الساعة (14:49).
32. <https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit>, تاريخ الاطلاع: 2022/05/10 على الساعة (17:18).

المراجع باللغة الأجنبية:

33. Abdul Rahim ABDUL RAHMAN (2007), **Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking**, Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 1-2.
34. Ajaz Ahmed Khan (2008), **Islamic Microfinance Theory: Policy and Practice**, Published by Islamic Relief Worldwide, Birmingham, United Kingdom.
35. Azzedine Tounés (2003), **L'intention entrepreneuriale**, thèse doctorat, faculté de droit, des SC économiques et de gestion, université de Rouen, France, p 71
36. Constantinidis Christina et Cornet Annie (Suisse: 25-26-27 octobre 2006), **"Les femmes repreneuses d'une entreprise familiale: Difficulté et stratégies"**, Le 8ème congrès international Francophone (CIFE PME): L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, p6.
37. Diane Chamberlin Starcher (1996) **"Femmes entrepreneurs : catalyseurs de transformation"**, d'après EBBF : The European Baha I Business Forum., traduction française : Pierre Spierckel, Paris, p 16.
38. Elizabeth Littlefield, Richard Rosenberg (2004), Microfinance and the Poor: **Breaking Down the Walls between Microfinance and Formal Finance**, Finance & Development 41, N° 02.
39. Eric Michael Laviolette et Christophe Loue (25-27 Octobre 2006) : **les compétences entrepreneuriales, le 8ème congrès international Francophone (Cife PME) : l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales**, Suisse : Haute école de gestion Frigourg.
40. Isabelle Djanou (2002), **L'entrepreneuriat : un champ fertile à la recherche de son unité, revue française de gestion**, vol 28, n 138, avril/juin 2002.
41. Khaled Bou abdallâh et Abdallah Zouache (2005), **Entrepreneuriat et développement économique**, les cahiers du CREAD, Alger, n 73, pp 16,17.

- 42.Mejeha Remy O, Nwachukwu Ifeanyi N (2009), **Microfinance Institutions in Nigeria**, MPRA Paper N° 13711, Posted 02, Michael Okpara University of Agriculture Umudike, Abia State, Nigeria.
- 43.Muhammad Umar sultan (2017), **The Role of Microfinance on Poverty Alleviation and Its Impacts on People and Society**: Evidence from the Grameen Bank. Journal of Poverty, Investment and Development, Vol.38.
- 44.Pierre Verbeeren (2003), **Guide pratique sur le micro-crédit: L'expérience du prêt solidaire**, publication de la Fondation Roi Baudouin, Bruxelles.
- 45.Ministère de l'industrie du commerce, Rapport du groupe-conseil sur l'entrepreneuriat féminin(2000):"**Les défis des entrepreneures**", Québec.
- 46.Fayolle Alain , **Entrepreneuriat** , Dunod , Paris , 2004 .
- 47.K. Messeghem , **L'entrepreneuriat en quête de paradigme : apport de l'école autrichienne** , Le congrès international francophone en entrepreneuriat et PME , L'internalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales , Haute école de gestion Fribourg , suisse , 25-27 octobre , 2006
48. T.verstrate et a.fayolle (2005),**pradigme et entrepreneuriat,revue de l'entrepeneuriat**,vol4,n°1

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01)

femme					
niveau		secteur		tranche d'age	
sans	2	Services	10	18-30	9
primaire	3	Artisanat	34	31-40	20
moyen	22	Petite Industrie	8	41-50	19
secondaire	20	Agriculture	0	51 et plus	4
universitaire	5	Btp	0		
		pêche	0		
		commerce	0		

homme					
niveau		secteur		tranche d'age	
sans	1	Services	49	18-30	72
primaire	9	Artisanat	6	31-40	52
moyen	89	Petite Industrie	12	41-50	10
secondaire	31	Agriculture	23	51 et plus	6
universitaire	10	Btp	41		
		pêche	0		
		commerce	9		

الملحق رقم (02)

2019

femme		montant
Agriculture	0	0,00
Petite Industrie	1	286 831,50
Btp	0	0,00
Services	1	284 122,81
Artisanat	11	3 096 723,09
commerce	0	0,00
pêche	0	0,00
total F	13	3 667 677,41
total financé(H-F)	65	17 973 425,69

2020

femme		montant
Agriculture	0	0,00
Petite Industrie	3	845 064,42
Btp	0	0,00
Services	5	1 114 371,88
Artisanat	11	3 108 696,98
commerce	0	0,00
pêche	0	0,00
total F	19	5 068 133,28
total financé(H-F)	67	17 965 994,70

الملحق رقم (03)

Situation 2020 DE FORMATION DES PROMOTEURS

PEFG			GTPE		
H	F	total	H	F	total
15	35	50	44	26	70

الملحق رقم (04)

Situation De Formation 2019

PEFG			GTPE		
H	F	total	H	F	total
110	205	315	234	62	296

المُلخَص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم المرأة المقاولَة على اعتبار أن القرض المصغر قرض بدون فائدة حيث تلجأ إليه المرأة نتيجة لصعوبات الحصول على التمويل من المؤسسات البنكية مما يسهل عليها إنشاء مشروعات خاصة. و قد استنتجنا أن القرض المصغر المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلَة يعتبر بمثابة أداة مهمة لتمويل الأنشطة المتنوعة و تتصدى للفقْر و البطالة حيث يسمح لفئة النساء المحرومات من تحسين ظروف معيشتهم و هذا من خلال استحداث أنشطتهم التي تمكنهم من الحصول على مداخيل ، كما تبني مشاريعهم و أفكارهم المهنية، ويتم تجسيدها على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: القرض المصغر ، المرأة المقاولَة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

abstract:

This study aims to show the role of the National Agency for Microcredit Management in supporting women entrepreneurs, considering that the microloan is an interest-free loan that women resort to as a result of the difficulties in obtaining financing from banking institutions, which makes it easier for them to establish private projects.

And we have concluded that the micro-credit provided by the National Agency for the Management of the Microcredit for the State of Mila is considered as an important tool for financing various activities and addressing poverty and unemployment, as it allows the disadvantaged group of women to improve their living conditions, and this is through the development of their activities that enable them to obtain incomes. It also builds their professional projects and ideas, and they are embodied on the ground.

Keywords: microcredit, women entrepreneurs, the national agency for managing microcredit.